A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.5/51/29/Add.1
12 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الخامسة
البند ١٣٩ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المنقحة من الموارد لعام ١٩٩٧ للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وريثما يصدر تقرير مكتب المراقبة الداخلية، قامت الجمعية العامة بقرارها ٢١٥/٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بتخصيص موارد بمبلغ صافيه ١٠٠ ٨٧١ ٢٠ دولار (إجماليه ٩٥٠ ١١٤ ٢٣ دولار) عن الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وذلك لتلبية الاحتياجات التشغيلية الفورية للمحكمة. وقد صدر تقرير مكتب المراقبة الداخلية (A/51/789) في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧.

وإن هذا التقرير، إذ يضع في اعتباره آراء مكتب المراقبة الداخلية الواردة في تقريره، فإنه يتضمن الاحتياجات المنقحة للمحكمة اللازمة لتمكينها من الوفاء بولايتها بصورة فعالة. وبلغ مستوى الموارد المنقحة المطلوبة للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ مبلغا صافيه ٦٠٠ ٣٦٦ ٤١ دولار (إجماليه ٠٠٠ ٤٣٥ ٤٦ دولار) وتعكس زيادة صافية بمبلغ ٩٠٠ ٨٧١ ٤ دولار و ٥٦ وظيفة اضافية عن اعتمادات عام ١٩٩٦ ومستوى ملاك الوظائف المأذون به.

210597 200597 97-12426

أولا - مقدمة

١ - حدد مجلس الأمن اختصاصات المحكمة الدولية في قراره ٩٥٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

٢ - وبلغ مجموع الاعتمادات المخصصة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لعام ١٩٩٦ مبلغ ٧٠٠ ٤٩٤ ٣٦ دولار (صافي) أو (٩٠٠ ١٦١ ٤٠ دولار إجمالي). وقررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢١٥/٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تخصيص مبلغ صافيه ١٠٠ ٨٧١ ٢٠ دولار (إجماليه ٩٥٠ ١١٤ ٢٣ دولار) للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بانتظار صدور تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن المحكمة الذي سيعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٥٠ جيم المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقد صدر تقرير المراقبة الداخلية (A/51/789) في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧.

٣ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٥٠ جيم المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، إلى الأمين العام أن يقدم تقارير كاملة عن تلقي الأموال الخارجة عن الميزانية واستخدامها على حد سواء عند إعداد مقترحات الميزانية المقبلة للمحكمة الدولية لرواندا لكفالة الشفافية فيما يتعلق باستخدام تلك الأموال والغرض منها. والشكل الذي يتخذه هذا التقرير، الذي يتضمن تفصيلا لتقديرات النفقات لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ حسب البرامج، إلى جانب المعلومات المتعلقة بالموظفين المقدمين دون مقابل والتبرعات النقدية (انظر المرفق الأول)، يسعى إلى تلبية هذا الطلب.

٤ - ويراعي هذا التقرير ملاحظات مكتب المراقبة الداخلية فيما يتعلق بكل من احتياجات المحكمة التنفيذية واحتياجاتها من الموارد. ومن أجل تحسين عمل مكتب المدعي العام في كيغالي وتعزيز تشغيل قلم المحكمة، فقد تم إعادة تقييم كل من احتياجات المحكمة التنظيمية واحتياجاتها من الموظفين. وفيما يتعلق بمكتب المدعي العام، أشار استعراض حاسم أجراه المدعي العام لعمليات المكتب في لاهاي ومكتب نائب المدعي العام في كيغالي إلى ضرورة تعزيز وتبسيط كلا المكتبين في مجالات مثل ملاك الموظفين والاتصالات. وفي حالة مكتب كيغالي، من المقترح إعادة تنظيم ذلك المكتب. وتم بوجه خاص، نقل دائرة الترجمة الشفوية التابعة لمكتب المدعي العام إلى خدمات الترجمة الشفوية والمؤتمرات التابعة لقلم المحكمة وتم إعادة تنظيم فريق التعقب (المعروف سابقا باسم فريق الاستراتيجيات)، وقسم الخدمات القانونية ووحدة ارتباط الضحايا والشهود. وفيما يتعلق بقلم المحكمة، قام مسجل المحكمة المعين حديثا، بالتشاور مع الأمانة بإجراء استعراض مفصل وحاسم لعمل قلم المحكمة في كل من مهمتيه الرئيسيتن - الخدمات القضائية والقانونية والخدمات الإدارية - وذلك بغية تحسين استجابته وإزالة أوجه الضعف التي تم تحديدها في مجال التوظيف؛ ولا سيما جودة الموظفين من مستوى الاشراف. وبالإضافة إلى ذلك، تم بذل جهد منسق لتحسين ترتيبات الدعم الإداري لمكتب المدعي العام في كيغالي. وعلاوة على ذلك، أصبحت الحالة الأمنية في كيغالي مدعاة لقلق بالغ وقدمت بعثة تقييم تم إيفادها مؤخرا وتولاها نائب رئيس الأمن بنيويورك، عددا من التوصيات بما في ذلك إجراء زيادة كبرى في ملاك وظائف مكتب كيغالي، وتوفير كل

من الموظفين والضمانات المادية (الممتلكات) والمرافقة الكافية لأفرقة التحقيق عندما تكون في بعثات ميدانية.

٥ - وبالرغم من أن تقرير مكتب المراقبة الداخلية أشار إلى وجود مشاكل تنظيمية في إدارة المحكمة، ولا سيما في مجال نظم الإدارة المالية، والرقابة الداخلية وإدارة الممتلكات، فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذه العيوب تعزى إلى عدم وجود ملاك كاف من الموظفين، وخاصة الافتقار إلى موظفي الاشراف المؤهلين وذوي الخبرة في بعض أهم الوظائف؛ وهذه مسائل تقوم المحكمة بمعالجتها بنشاط بمساعدة الأمانة. ولم يتم التعرف على أي احتيال أو احتيال مفترض، واعتبر أن الشكاوى التي وجهت إلى إدارة المحكمة لا أساس لها من الصحة.

٦ - ويتضمن التقرير الحالي احتياجات المحكمة المنقحة من الموارد للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بمبلغ صافيه ٦٠٠ ٣٦٦ ٤١ دولار (إجماليه ٠٠٠ ٤٣٥ ٤٦ دولار) وتعكس زيادة صافيه بمبلغ ٩٠٠ ٨٧١ ٤ دولار و ٥٦ وظيفة اضافية عن اعتمادات ومستوى ملاك الموظفين المأذون به لعام ١٩٩٦. ولدى حساب تكاليف الوظائف، تم استخدام معيار منقح للتكاليف العامة للموظفين لعام ١٩٩٧ بالاستناد إلى خبرة عام ١٩٩٦. وبالنسبة لجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا، بلغت معدلات التكاليف العامة للموظفين نسبة ٦٥ في المائة و ٥٠ في المائة على التوالي، بالمقارنة مع المعدل السابق البالغ ٨٠ في المائة.

٧ - وتتكون المحكمة، التي يقع مقرها في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، ومكتب المدعي العام في كيغالي، برواندا، من الأجهزة التالية: الدوائر، ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة الذي يخدم كلا من الدوائر ومكتب المدعي العام.

٨ - ووفقا للمادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة، يكون القضاة الخمسة في دائرة الاستئناف للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابق منذ عام ١٩٩١، هم أيضا أعضاء دائرة استئناف بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٩ - وعلاوة على ذلك، فإن الفقرة ٣ من المادة ١٥ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقضي بأن يتولى المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا القيام بمهمة المدعي العام لمحكمة رواندا.

١٠ - ويرد في الجدول ١ توزيع التقديرات المنقحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لعام ١٩٩٧، بالإضافة إلى معلومات عن اعتمادات الأشهر الستة، التي أذنت بها الجمعية العامة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ويبين العمود (د) في الجدول ١، "التغير في الموارد" الفرق بين اعتماد عام ١٩٩٦ والتقديرات المنقحة المقدمة في هذا التقرير. وتعكس الزيادة توزيع الاحتياجات الناشئة عن بلوغ المحكمة

مرحلة العمل الكامل، حين يمتد جدول محاكماتها، المقدر لمدة ستة أشهر، ليغطي لأول مرة العام بأكمله ويعكس احتياجات المحكمة من الموارد الإضافية في ضوء توصيات مكتب المراقبة الداخلية. ومن المقترح إضافة ٥٦ وظيفة، على النحو المشار اليه في الجدول ٣. ويعكس العمود (ج) في الجدول ٣ الزيادة أو النقصان في التقديرات المنقحة للوظائف لعام ١٩٩٧ مقابل مستوى ملاك الوظائف المأذون به لعام ١٩٩٦. ويرد الهيكل المقترح وتوزيع الوظائف على الدوائر ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة في الهياكل التنظيمية الواردة في المرفقات الثاني والثالث والرابع على التوالي.

١١ - وفي مكتب المدعي العام، تهدف الوظائف الإضافية الى تعزيز العمليات في كيغالي، لتحسين القدرة على التحقيق وتحليل الجرائم، والخدمات الاستشارية القانونية بالإضافة إلى المعلومات والوثائق اللازمة للادعاء. وفي قلم المحكمة، تبذل الجهود اللازمة لتعزيز الخدمات الإدارية وتبسيطها عن طريق إعادة تنظيم هيكل قلم المحكمة. وينعكس هذا في المقترحات الراهنة بشأن الوظائف الإضافية التي تراعي مسؤوليات المجالات الرئيسية للخدمات الاستشارية القانونية والخدمات القضائية، والإدارة المالية وحصر الممتلكات وإدارة شؤون الموظفين، وإدارة مكتب كيغالي وتعزيز خدمات اللغات والمؤتمرات. وفي عدد من الحالات، طلب إعادة تصنيف الوظائف كانعكاس لمستوى المسؤولية المطلوبة.

١٢ - وبالاضافة إلى ذلك، يتمثل أحد الاهتمامات الرئيسية للمحكمة في الإنشاء الكامل لبرنامج حماية الشهود والضحايا، الذي أنشئ في غضون عام ١٩٩٦ من خلال تمويل من صندوق المحكمة للتبرعات. وبالرغم من أن البرنامج لا يزال في المراحل الأولى من تطويره، فإنه يعتبر من البرامج الحاسمة للمحكمة. وفي هذا السياق، وبالرغم من إدراج المقترحات في التقديرات المنقحة الراهنة لحماية الضحايا والشهود، فإن المحكمة تقترح مواصلة استخدام الموارد المقدمة في إطار صندوق التبرعات لتمويل الأنشطة الإضافية المتصلة بالبرنامج.

الجدول ١ - موجز الاحتياجات حسب الأجهزة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الميزانية المقدرة

	(أ) اعتمادات ١٩٩٦[أ]	(ب) اعتمادات الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧	(ج) التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧	(د) التغير في الموارد (ج) - (أ)
الدوائر	١ ٠٥٦,١	١ ١٠٩,٤	٢ ٠٧٠,٩	١ ٠١٤,٨
مكتب المدعي العام	٨ ٨٣٢,٠	١٠ ٢٠٦,٢	١٢ ٤٣٥,٦	٣ ٦٠٣,٦
قلم المحكمة	٢٦ ٦٠٦,٦	٩ ٥٥٥,٥	٢٦ ٨٦٠,٠	٢٥٣,٤
المجموع الفرعي ألف	٣٦ ٤٩٤,٧	٢٠ ٨٧١,١	٤١ ٣٦٦,٦	٤ ٨٧١,٩

باء - الموارد الخارجة عن الميزانية

	١٩٩٦	التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	التغير في الموارد
الدوائر	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مكتب المدعي العام	٤٧٩,٨	٥٨٢,٧	١٠٢,٩
قلم المحكمة	١ ٥١٤,١	١ ٢٣٨,٦	(٢٧٥,٥)
المجموع الفرعي باء	١ ٩٩٣,٩	١ ٨٢١,٣	(١٧٢,٦)
المجموع الكلي ألف + باء	٣٨ ٤٨٨,٦	٤٣ ١٨٧,٩	٤ ٦٩٩,٣

(أ) وفقا لتقرير الأمين العام (A/C.5/51/29 و Corr.1) بعد تعديلها بسبب نقل دائرة الترجمة الشفوية من مكتب المدعي العام إلى قلم المحكمة.

الجدول ٢ - موجز الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الميزانية المقدرة

أوجه الإنفاق	(أ) اعتمادات ١٩٩٦[أ]	(ب) اعتمادات الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧	(ج) التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧	(د) التغير في الموارد (ج) - (أ)
الوظائف المؤقتة	١٤ ٩٨٢,٨	١٥ ٦٧٧,٨	٢٩ ٦٣٩,٣	١٤ ٦٥٦,٥
مرتبات وبدلات القضاة	٥٣٩,١	٤٤٧,٢	٨٩٤,٤	٣٥٥,٣
التكاليف العامة للقضاة	١٤٣,٧	٩,٨	١٩,٥	(١٢٤,٢)
المساعدة المؤقتة المقدمة للاجتماعات	٣٥٢,٠	١٧٦,٠	٠,٠	(٣٥٢,٠)
تكاليف الموظفين الأخرى	٥٠,٠	٥٠,٠	٢ ٠٦٣,٠	٢ ٠١٣,٠
الخبراء الاستشاريون والخبراء	١ ٤٧٩,٠	٠,٠	١٥٠,٠	(١ ٣٢٩,٠)
السفر	١ ٤٤١,١	٧٩٠,٦	١ ٧١٦,٤	٢٧٥,٣
الخدمات التعاقدية	٣ ١٣١,٣	٢ ٢٤٢,٠	١ ٧٢٤,٦	(١ ٤٠٦,٧)
الضيافة	٥,٠	٢,٥	٥,٠	٠,٠
مصروفات التشغيل العامة	٢ ٧٠١,٠	٨٧٠,٠	٢ ٤٢٧,٩	(٢٧٣,١)
اللوازم والمواد	٧٤٩,٣	٣٧٤,٦	٩٥٥,٦	٢٠٦,٣
الأثاث والمعدات	٤ ٥٧١,٠	٢٣٠,٦	١ ٧٧٠,٩	(٢ ٨٠٠,١)
أعمال التشييد/التعديلات في الأماكن	٦ ٣٤٩,٤	٠,٠	٠,٠	(٦ ٣٤٩,٤)
المجموع الفرعي ألف	**٣٦ ٤٩٤,٧**	**٢٠ ٨٧١,١**	**٤١ ٣٦٦,٦**	**٤ ٨٧١,٩**

باء - الموارد الخارجة عن الميزانية

أوجه الإنفاق	١٩٩٦	التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	التغير في الموارد
الوظائف المؤقتة	٤٧٩,٨	١ ١٦٥,٢	٦٨٥,٤
المساعدة المؤقتة العامة	١٢٨,١	٥٩٤,١	٤٦٦,٠
السفر	٠,٠	٣٥,٠	٣٥,٠
مصروفات التشغيل العامة	١ ١٦٨,٢	٢٧,٠	(١ ١٤١,٢)
اللوازم والمواد	٩,٦	٠,٠	(٩,٦)
الأثاث والمعدات	٢٠٨,٢	٠,٠	(٢٠٨,٢)
المجموع الفرعي باء	١ ٩٩٣,٩	١ ٨٢١,٣	(١٧٢,٦)
المجموع الكلي ألف + باء	٣٨ ٤٨٨,٦	٤٣ ١٨٧,٩	٤ ٦٩٩,٣

(أ) وفقا لتقرير الأمين العام (A/C.5/51/29 و Corr.1).

الجدول ٣ - الاحتياجات من الوظائف المؤقتة لعام ١٩٩٧

ألف - الميزانية المقدرة

الفئة	(أ) ١٩٩٦	(ب) التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧	(ج) الزيادة/(النقصان)
الفئة الفنية وما فوقها			
أمين عام مساعد	١	١	صفر
مد - ٢	١	١	صفر
مد - ١	٣	٣	صفر
ف - ٥	٨	١٣	٥
ف - ٤	٤٣	٤٧	٤
ف - ٣	٧١	٨٤	١٣
ف - ٢/١	٦٠	٥٦	(٤)
المجموع الفرعي	١٨٧	٢٠٥	١٨
فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى			
فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	٤	٥	١
فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	٣٧	٤٣	٦
الخدمة الميدانية	١١	١٢	١
خدمات الأمن	٣٧	٤٨	١١
خدمات الأمن (المحلية)	٢٢	٢٢	صفر
الرتب المحلية	٨٤	١٠٣	١٩
المجموع الفرعي	١٩٥	٢٣٣	٣٨
المجموع الفرعي ألف	٣٨٢	٤٣٨	٥٦

باء - الموارد الخارجة عن الميزانية

الفئة	١٩٩٦	التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	الزيادة/(النقصان)
ف - ٤	صفر	٢	٢
ف - ٣	٤	١٥	١١
ف - ٢	صفر	٣	٣
الرتب المحلية	صفر	٤	٤
المجموع الفرعي باء	٤	٢٤	٢٠
المجموع الكلي ألف + باء	٣٨٦	٤٦٢	٧٦

جيم - الموظفون المعارون دون مقابل في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧[أ]

الوظيفة	عدد الموظفين
محقق	٢٦
محقق/محلل حاسوب	٤
مستشار قانوني	٤
المجموع جيم	٣٤

(أ) للاطلاع على تفصيل أكبر لتوزيع الموظفين المعارين دون مقابل انظر الجدول الوارد في المرفق الأول.

ثانيا - الدوائر

الجدول ٤ - موجز التوصيات حسب أوجه الإنفاق
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية المقررة

أوجه الإنفاق	(أ) اعتمادات ١٩٩٦	(ب) اعتمادات الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧	(ج) التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	(د) التغير في الموارد (ج) - (أ)
الوظائف المؤقتة	٢٨٢,٢	٥٦١,٣	٩٩٠,٧	٧٠٨,٥
مرتبات وبدلات القضاة	٥٣٩,١	٤٤٧,٢	٨٩٤,٤	٣٥٥,٣
التكاليف العامة للقضاة	١٤٣,٧	٩,٨	١٩,٥	(١٢٤,٢)
السفر	٩١,١	٩١,١	١٦٦,٤	٧٥,٣
المجموع	١ ٠٥٦,١	١ ١٠٩,٤	٢ ٠٧٠,٩	١ ٠١٤,٨

الجدول ٥ - الاحتياجات من الوظائف المؤقتة لعام ١٩٩٧

الميزانية المقدرة

الفئة	١٩٩٦	التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	الزيادة/(النقصان)
ف - ١/٢	٦	٦	صفر
المجموع الفرعي	٦	٦	صفر
فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى			
فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	٦	٦	صفر
المجموع الفرعي	٦	٦	صفر
المجموع	١٢	١٢	صفر

الأنشطة

١٣ - خلال عام ١٩٩٦، عقدت الجلسة العامة الثانية في مقر أروشا في الفترة من ٨ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. واعتمد القضاة (من كل من دائرتي المحاكمة ودائرة الاستئناف) تعديلات لقواعد الإجراءات والأدلة، والقواعد المتعلقة بالاحتجاز الوقائي والمبادئ التوجيهية بشأن تعيين محامي الدفاع.

١٤ - وعقدت الجلسة العامة الثالثة للمحكمة في لاهاي في الفترة من ١ إلى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، وتم أثناءها استعراض عدد من المسائل الموضوعية واتخذت قرارات بشأنها. وفي عام ١٩٩٧ من المقرر عقد دورتين عامتين، إحداهما في أروشا والأخرى في لاهاي. ومن المقرر عقد الدورة العامة الأولى لعام ١٩٩٧ من ٣١ أيار/مايو وبالرغم من أن موعد الدورة العامة الثانية لهذه السنة لن يقرر إلا في الدورة الأولى لعام ١٩٩٧، فإن من المتوقع أن تُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر.

١٥ - ومن أجل كفالة كون ظروف الاحتجاز متسقة مع المعايير التي أقرها مكتب المحكمة، فقد أذن مكتب المحكمة للرئيس بإبرام اتفاق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لكي تعمل بوصفها هيئة مستقلة مسؤولة عن تفتيش مرفق الاحتجاز التابع للمحكمة. وقد أثبت تفتيش قامت به لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا أن مرفق الاحتجاز التابع للمحكمة منسجم مع المعايير المقبولة.

١٦ - وبحلول ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أقر قضاة دائرتي المحاكمة مقاضاة ٢١ شخصا، من أصل ٢٢، وأصدروا مذكرات الاعتقال اللازمة. وتم اعتقال ثلاثة عشرة شخصا منهم: تم نقل ١١ منهم إلى مرفق الاحتجاز التابع للمحكمة في أروشا، وقامت حكومة الكاميرون بتسليم أربعة منهم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛ وهناك شخص واحد موجود قيد الاحتجاز في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وواحد في سويسرا.

١٧ - وعقدت دائرتا المحاكمة أربع جلسات عامة للنظر في طلبات الإحالة المقدمة من المدعي العام وطلبتا إلى المحاكم الوطنية لبلجيكا وسويسرا والكاميرون والولايات المتحدة أن تحيل إلى اختصاص المحكمة الدعاوى الجنائية المعروضة حاليا أمام تلك المحاكم.

١٨ - وتم نقل المحتجزين الثلاثة الذين اعتقلتهم حكومة زامبيا والمحتجزين الأربعة الذين اعتقلتهم حكومة الكاميرون إلى قبضة المحكمة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ على التوالي، ومثلوا أمام دائرتي المحاكمة لأول مرة. وأنكر المتهمون التهم الموجهة اليهم وقامت دائرتا المحاكمة بتحديد موعد محاكمتهم.

١٩ - ويقيم جميع قضاة المحاكمة الستة في أروشا ويضطلعون اضطلاعا كاملا بمسؤولياتهم القضائية، بما في ذلك إقرار عرائض الاتهام وإصدار أوامر القبض على المتهمين واستعراض طلبات الإحالة إلى اختصاص المحكمة. وبدأت المحكمة في المحاكمة الأولى في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ومن المتوقع أن تشرع دائرتا المحاكمة في عام ١٩٩٧ في ٦ محاكمات.

الاحتياجات من الموارد

الوظائف المؤقتة

٢٠ - تتصل الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٧٠٠ ٩٩ دولار بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين المساعدين القانونيين الستة الحاليين من رتبة ف - ٢ وستة سكرتيرين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لتوفير الدعم للقضاة الستة.

٢١ - وفي جميع أجزاء هذا التقرير، يجري التمييز فيما يتعلق بوظائف الدعم في أروشا وكيغالي، بين الوظائف التي تنطبق عليها شروط الخدمة الدولية (فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية والرتب الأخرى)) والوظائف التي تنطبق عليها شروط الخدمة المحلية (الرتب المحلية).

مرتبات وبدلات القضاة

٢٢ - تستند الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٤٠٠ ٨٩٤ دولار إلى المقترحات المبينة في تقرير الأمين العام بشأن شروط خدمة وبدلات قضاة محكمة يوغوسلافيا السابقة (A/C.5/49/11) وتأخذ في الاعتبار توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/49/7/Add.12). وتشمل هذه الاحتياجات ما يلي:

(أ) المرتب السنوي لكل قاض من القضاة الستة بمعدل ٠٠٠ ١٤٥ دولار؛

(ب) بدل خاص للرئيس بمبلغ ٠٠٠ ١٥ دولار سنويا؛

(ج) بدل خاص إضافي لنائب الرئيس قدره ٩٤ دولار عن كل يوم يتولى فيه الرئاسة، بحدود مبلغ لا يتجاوز ٤٠٠ ٩ دولار سنويا.

التكاليف العامة للقضاة

٢٣ - مطلوب توفير اعتماد بمبلغ ٥٠٠ ١٩ دولار لاحتياجات منحة التعليم للقضاة المعنيين.

السفر الرسمي

٢٤ - مطلوب موارد تُقدر بمبلغ ٤٠٠ ١٦٦ دولار لسفر كل من قضاة المحاكمة والاستئناف، على النحو التالي:

(أ) سفر الرئيس (أروشا/نيويورك/أروشا)؛ لإجراء المشاورات اللازمة وتقديم تقريره السنوي إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن (٣٠٠ ٥ دولار)؛

(ب) سفر خمسة قضاة استئناف (لاهاي/أروشا/لاهاي) ويُقدر بمعدل أربع رحلات لحضور جلسات قضايا الاستئناف (٩٠٠ ١١٦ دولار)؛

(ج) السفر لحضور الدورات العامة (لاهاي/أروشا/لاهاي): ويُقدر بالاستناد إلى دورة واحدة تُعقد في أروشا ودورة في لاهاي (٢٠٠ ٢٩ دولار)؛

(د) سفر متنوع يتصل بسفر القضاة والمساعدين القانونيين عند قيامهم بتمثيل الدوائر (٠٠٠ ١٥ دولار).

ثالثا - مكتب المدعي العام

الجدول ٦ - موجز الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الميزانية المقدرة

أوجه الإنفاق	(أ) اعتمادات ١٩٩٦[أ]	(ب) اعتمادات الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧	(ج) التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧	(د) التغير في الموارد (ج) - (أ)
الوظائف المؤقتة	٦ ٥٧٨,٠	٩ ٠٩١,٧	١١ ٥٣٥,٦	٤ ٩٥٧,٦
الخبراء الاستشاريون والخبراء	١ ٤٥٤,٠	٧٣٩,٥	١٥٠,٠	(١ ٣٠٤,٠)
الخدمات التعاقدية	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	(٥٠,٠)
السفر	٧٥٠,٠	٣٧٥,٠	٧٥٠,٠	٠,٠
المجموع الفرعي ألف	٨ ٨٣٢,٠	١٠ ٢٠٦,٢	١٢ ٤٣٥,٦	٣ ٦٠٣,٦

باء - الموارد الخارجة عن الميزانية

أوجه الإنفاق	١٩٩٦	التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/ يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧	التغير في الموارد
المساعدة المؤقتة العامة	٠,٠	٦,٠	٦,٠
الوظائف المؤقتة	٢٣٩,٤	٥٤١,٧	٣٠٢,٣
السفر	٠,٠	٣٥,٠	٣٥,٠
المجموع الفرعي باء	٢٣٩,٤	٥٨٢,٧	٣٤٣,٣
المجموع الكلي ألف + باء	٩ ٠٧١,٤	١٢ ٠١٨,٣	٣ ٩٤٦,٩

(أ) وفقا لتقرير الأمين العام (A/C.5/51/29 و Corr.1) على النحو المعدل من أجل نقل خدمات الترجمة الشفوية من مكتب المدعي العام إلى قلم المحكمة.

الجدول ٧ - الاحتياجات من الوظائف المؤقتة لعام ١٩٩٧

ألف - الميزانية المقدرة

الفئة	١٩٩٦[b]	التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	الزيادة/ (النقصان)
الفئة الفنية وما فوقها			
مد - ٢	١	١	صفر
مد - ١	١	١	صفر
ف - ٥	٧	٨	١
ف - ٤	٢٣	٢٨	٥
ف - ٣	٣٨	٤١	٣
ف -٢/١	٣٥	٣٧	٢
المجموع الفرعي	١٠٥	١١٦	١١
فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى			
فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	١	١	صفر
فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	١٧	١٨	١
المجموع الفرعي	١٨	١٩	١
المجموع ألف	١٢٣	١٣٥	١٢

باء - الموارد الخارجة عن الميزانية

الفئة	١٩٩٦	التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	الزيادة/ (النقصان)
ف - ٤	صفر	١	١
ف - ٣	٤	١٢	٨
ف - ٢	صفر	١	١
المجموع باء	٤	١٤	١٠
المجموع الكلي ألف + باء	١٢٧	١٤٩	٢٢

جيم - الموظفون المعارون بدون مقابل في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧

الجهة المتبرعة	الوظيفة	عدد الموظفين
ألمانيا	مستشار قانوني	١
الدانمرك	مستشار قانوني	١
كندا(ب)	محقق	٦
السويد	محقق	١
المملكة المتحدة	محقق/قائد فريق	١
النرويج	محقق	١
هولندا	محقق	١٥
الولايات المتحدة الأمريكية	محقق/ موظف للشؤون القانونية	١
الولايات المتحدة الأمريكية	محقق	٢
الولايات المتحدة الأمريكية	محقق/ محلل حاسوبي	٤
المجموع جيم		٣٣

(أ) لأغراض العرض، تم تعديل اعتمادات عام ١٩٩٦ بحيث تعكس نقل خدمات الترجمة الشفوية الذي أسفر عن نقل ٣٩ وظيفة (١٠ من رتبة ف - ٤، و ١٩ من رتبة ف - ٣، و ٨ من رتبة فئة ف - ٢، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من مكتب المدعي العام إلى قلم المحكمة.

(ب) ممولة عن طريق تبرع من حكومة هولندا.

الأنشطة

٢٥ - ركز مكتب المدعي العام في تحقيقاته وفي الدعاوى التي قام بتحريكها على أولئك الأفراد الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن أعمال القتل الجماعي التي حدثت في رواندا في عام ١٩٩٤، ولا سيما من كان منهم في مركز القيادة. وبالرغم من أن قاعدة عمله هي في كيغالي، فقد اضطلع المكتب بنسبة معينة من تحقيقاته خارج رواندا.

٢٦ - وقام المكتب، على النحو الذي ورد تفصيله في التقرير السابق للأمين العام (A/C.5/51/29)، بإنجاز التحقيقات وقدم عرائض اتهام بشأن ٢٢ متهما، أكد القضاة ٢١ منها. وتم اعتقال ١٣ منهم وهناك ١١ شخصا في قبضة المحكمة قامت حكومة الكاميرون بتسليم ٤ منهم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٧، من المتوقع أن تقدم تسع قضايا على الأقل لتحريك الدعوى بحقها. كما قدم المكتب إلى دوائر المحاكمة طلبات إحالة الى اختصاص المحكمة موجهة الى حكومات بلجيكا وسويسرا والكاميرون والولايات المتحدة وحصل على موافقة دوائر المحاكمة على خمسة من هذه الطلبات (انظر الفقرة ١٧ أعلاه).

٢٧ - وشرع الادعاء في أول محاكماته في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وما فتئ يضطلع بجدول محاكمات مكثف. وكان هناك وقت كتابة هذا التقرير ثلاث محاكمات جارية ومن المقدر أن تبدأ محاكمتان أخريان منها أثناء الصيف. وبالإضافة إلى أعمال المحاكمات، تتواصل التحقيقات بهدف ضمان تحريك دعاوى إضافية. وقد حالت الحالة الأمنية في رواندا منذ شباط/فبراير دون قيام المحققين بأي بعثات خارج كيغالي. وقد أدت هذه الحالة إلى إعادة النظر في استراتيجية التحقيق، التي ستسفر على الأرجح عن القيام بمزيد من التحقيقات خارج رواندا. ويتوقع المدعي العام تقديم عدد من عرائض الاتهام لإقرارها في عام ١٩٩٧.

٢٨ - ومنذ المراحل الأولية لعمل المحكمة، ومكتب المدعي العام يستعين بخدمات الموظفين المقدمين دون مقابل في مكتبه في كيغالي للمساعدة على تنفيذ مهامه. ويخطط المكتب للاستمرار في الاستعانة بهؤلاء الموظفين المقدمين دون مقابل في مهام التحقيق/التحليل التي يضطلع بها، حسبما تقضي الضرورة، وحتى تنتهي ترتيبات الإعارة مع الحكومات المعنية. وحتى ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، كان هناك ٣٣ موظفا مقدمين دون مقابل في مكتب المدعي العام.

الاحتياجات من الموارد

تكاليف الموظفين

٢٩ - تتكفل الاحتياجات المنقحة من الموارد (٦٠٠ ٥٣٥ ١١ دولار) بمواصلة الوظائف المؤقتة المأذون بها في عام ١٩٩٦ وعددها ١٢٣ وظيفة و ١٢ وظيفة جديدة في إطار الميزانية المقدرة يرد تفصيلها حسب الرتب في الجدول ٧، وتوزيعها في المرفق الثالث. ويعكس هذا نقل هياكل دائرة الترجمة الشفوية من مكتب المدعي العام إلى قلم المحكمة، بالإضافة إلى إنشاء الفريق الاستشاري القانوني في كيغالي وإنشاء مكتب أصغر في لاهاي. ولتسهيل عملية المقارنة فقد سبق أن تجلى نقل ٣٩ وظيفة من دائرة الترجمة الشفوية في الاعتمادات الأساسية لعام ١٩٩٦.

٣٠ - وفيما يتعلق بتقدير تكاليف الوظائف الجديدة الـ ١٢ في مكتب المدعي العام، بالإضافة إلى الوظائف الجديدة في قلم المحكمة، في ضوء إقرار هذه الوظائف في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، اذا ما وافقت الجمعية العامة على المقترحات في الجزء الثاني دورتها الحادية والخمسين المستأنفة، فقد تم تقدير تكاليف الوظائف الجديدة على أساس معدل شغور قدره ٥٠ في المائة لفترة ستة أشهر فقط (أي أن الاعتماد بالدولار يعادل ثلاثة أشهر من التمويل الكامل).

٣١ - المكتب المباشر للمدعي العام - سيحتفظ بملاك الوظائف الحالي للمكتب المباشر للمدعي العام في لاهاي الذي يتألف من ثلاثة وظائف. وسيتولى الفريق الاستشاري القانوني (الذي كان سابقا يشكل جزءا من فرع الخدمات القانونية) تقديم الدعم الإضافي المتصل بالمسائل القانونية الذي يرد تفصيله أدناه (انظر الفقرة ٣٧).

٣٢ - مكتب نائب المدعي العام - كيغالي - يقع مقر نائب المدعي العام في كيغالي. وتم تعيين نائب للمدعي العام تتمثل مهمته في الإشراف على عمل المكتب في كيغالي وإدارته وتأمين الاتصال مع حكومة رواندا وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وسيتولى قلم المحكمة تقديم الدعم الإداري والمساعدة القضائية والقانونية العامة لمكتب المدعي العام في كيغالي. ومن المقترح المحافظة على مستوى ملاك الوظائف الحالي للمكتب، الذي يتألف من نائب المدعي العام برتبة مد - ٢، ووظيفة من رتبة ف - ٤ للمسائل المكتبية والعلاقات الخارجية مع حكومة رواندا والمنظمات الأخرى؛ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، من أجل دعم الأمانة/الدعم الاداري.

٣٣ - قسم الادعاء - نظرا لأن من المتوقع إجراء ست محاكمات سنويا، من المقترح تشكيل أربعة أفرقة ادعاء، يرأس كلا منها محام أقدم برتبة ف - ٥ يساعده محامون/مديرو قضايا من الرتب ف - ٤، و ف - ٣ و ف - ٢. وسيتولى خمسة موظفين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) تقديم دعم الأمانة. وعليه، فإن من المقترح زيادة الوظائف الراهنة الـ ١٦ في القسم بخمس وظائف جديدة: أربع وظائف من رتبة ف - ٤ وواحدة من رتبة ف - ٣.

٣٤ - وسيتولى تقديم الدعم لهذا القسم موظفان مستشار قانوني/ موظف للشؤون القانونية قدمتهما دون مقابل حكومتا ألمانيا والدانمرك.

٣٥ - قسم التحقيقات - يتألف هذا القسم، الذي يرأسه مدير التحقيقات برتبة مد - ١، من تسعة أفرقة للتحقيق متعددة الاختصاصات. وفريق للتعقب (الذي كان يعرف سابقا باسم فريق الاستراتيجيات)، ووحدة للطب الشرعي، ووحدة اتصال منشأة حديثا للشهود والضحايا. وتم نقل دائرة الترجمة الشفوية التي كانت سابقا جزءا من هذا القسم إلى قلم المحكمة. وفي عام ١٩٩٧، سيتألف الملاك الكامل لفرع التحقيقات من ٩٥ وظيفة (وظيفتان من رتبة مد - ١، وثلاث وظائف من رتبة ف - ٥، و ٢٢ وظيفة من رتبة ف - ٤ و ٣٢ وظيفة من رتبة ف - ٣، و ٣١ وظيفة من رتبة ف - ٢ وست وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب

الأخرى))، التي تشمل المقترحات المتعلقة بأربع وظائف جديدة: وظيفة من رتبة ف - ٤، ووظيفة من رتبة ف - ٣ ووظيفتان من رتبة ف - ٢ لوحدة اتصال الشهود والضحايا.

٣٦ - وسيتولى تقديم الدعم لهذا القسم ١٢ وظيفة من رتبة ف - ٣ ووظيفة من رتبة ف -٢ للتحقيقات وخبراء الطب الشرعي تمول من صندوق التبرعات، بالإضافة إلى ٣١ محقق/ محلل قدمتهم حكومات السويد وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية كموظفين دون مقابل.

٣٧ - الفريق الاستشاري القانوني (سابقا قسم الخدمات القانونية) - من المقترح إنشاء فريق استشاري قانوني في كيغالي يتألف من ثلاث وظائف جديدة: وظيفة من رتبة ف - ٥ ووظيفة من رتبة ف - ٣ ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). أما الوظيفتان الحاليتان من رتبة ف - ٤ و ف - ٣ الموجودتان حاليا في لاهاي كجزء من قسم الخدمات القانونية السابق فستشكلان جزءا من هذا الفريق المشكل حديثا. وبالإضافة إلى ذلك، ستمول وظيفة واحدة من رتبة ف - ٤ في كيغالي من صندوق التبرعات. وتتمثل وظائف هذا الفريق في تقديم الدعم إلى أعمال التحقيق وتحريك الدعاوى التي تضطلع بها المحكمة في جميع مسائل القانون الجنائي والدولي وتقديم المشورة إلى المدعي العام، مما يمكنها من الاستفادة من المعلومات المتعلقة ببعض المسائل التي تنشأ بشأن قضايا التحقيق وتحريك الدعاوى في رواندا وفي جمهورية تنزانيا المتحدة.

٣٨ - قسم المعلومات ودعم الأدلة (قسم المعلومات والسجلات سابقا) - يعد هذا القسم مسؤولا عن تلقي المعلومات والأدلة وغيرها من المواد التي يجمعها المحققون وتجهيزها وتصنيفها. ونظرا للحالة الأمنية في كيغالي، يجري نقل جميع الأدلة والوثائق الأصلية إلى لاهاي لحفظها من الضياع. وسيتم تخزين المعلومات في قاعدة بيانات يمكن أن يتصل بها المحققون والمحللون. ومن المقترح المحافظة على ملاك الوظائف الراهن لهذا القسم، الذي يتألف من ثماني وظائف من رتبة ف - ٣ وف - ٢ وفئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وعلاوة على ذلك، تم طلب موارد تحت الخبرات الاستشارية (انظر الفقرة ٣٩) للحصول على خبرة خبير في وضع نظم المعلومات والسجلات لوضع قاعدة بيانات مماثلة قاعدة البيانات الموجودة بالفعل قيد الاستعمال في لاهاي، مما يكفل الاكتفاء الذاتي لمحكمة رواندا ويحافظ على المواءمة مع عمليات محكمة يوغوسلافيا السابقة. ولدى انتهاء الخبير الاستشاري من الاستعراض الذي يقوم به، فإن تنفيذ التوصيات سيمول جزئيا عن طريق الموارد من صندوق التبرعات.

الخبراء الاستشاريون والخبراء

٣٩ - مطلوب موارد بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار لتغطية تكاليف إدلاء الخبراء بالشهادة في مجالي علم الطب الشرعي ورسم الخرائط (٠٠٠ ١٠٠ دولار) ووضع نظم المعلومات والسجلات (٠٠٠ ٥٠ دولار). ومن المقترح الاستعانة بخدمات خبير في وضع النظم للشروع في التحسين الشامل للترتيبات الحالية وتقديم التوجيه

بشأنه. وبالإضافة الى ذلك، وبالاعتماد على المشورة التي سيقدمها الخبير، ستستخدم موارد من صندوق التبرعات لتنفيذ التحسينات.

السفر

٤٠ - مطلوب موارد تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٧٥٠ دولار لتغطية تكاليف السفر داخل رواندا، وإلى البلدان المجاورة وأوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط. أما بالنسبة للسفر داخل رواندا، تسافر أفرقة التحقيق لفترات تتراوح من ثلاثة الى خمسة أيام وتتكون من ثلاثة محققين يرافقهم مترجم وسائق وموظف أو موظفا أمن دوليان. وبالنسبة للسفر خارج رواندا، يلزم سفر اثنين من المحققين كل مرة لاستجواب الشهود والمشتبه فيهم المقيمين في الخارج. ونظرا للحالة الأمنية داخل رواندا، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٧، فقد تم تقييد السفر للقيام بأعمال التحقيق في البلد. بيد أن الادعاء يعتزم تكثيف تحقيقاته خارج رواندا.

رابعا - قلم المحكمة

الجدول ٨ - موجز النفقات حسب أوجه الإنفاق
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الميزانية المقدرة

وجه الإنفاق	(أ) اعتمادات ١٩٩٦[أ]	(ب) اعتمادات الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧	(ج) التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	(د) التغيير في الموارد (ج)-(أ)
الوظائف المؤقتة	٨ ١٢٢,٦	٦ ٠٢٤,٨	١٧ ١١٣,٠	٨ ٩٩٠,٤
المساعدة المؤقتة للاجتماعات	٣٥٢,٠	١٧٦,٠	٠,٠	(٣٥٢,٠)
تكاليف الموظفين الأخرى	٥٠,٠	٥٠,٠	٢ ٠٦٣,٠	٢ ٠١٣,٠
الخبراء الاستشاريون والخبراء	٢٥,٠	١ ٥٠٠,٠	٠,٠	(٢٥,٠)
السفر	٦٠٠,٠	٣٢٤,٥	٨٠٠,٠	٢٠٠,٠
الخدمات التعاقدية	٣ ٠٨١,٣	٢,٥	١ ٧٢٤,٦	(١ ٣٥٦,٧)
الضيافة	٥,٠	٢,٥	٥,٠	٠,٠
نفقات التشغيل العامة	٢ ٧٠١,٠	٨٧٠,٠	٢ ٤٢٧,٩	(٢٧٣,١)
اللوازم والمواد	٧٤٩,٣	٣٧٤,٦	٩٥٥,٦	٢٠٦,٣
الأثاث والمعدات	٤ ٥٧١,٠	٢٣٠,٦	١ ٧٧٠,٩	(٢ ٨٠٠,١)
التشييد/التعديلات في أماكن العمل	٦ ٣٤٩,٤	٠,٠	٠,٠	(٦ ٣٤٩,٤)
المجموع الفرعي ألف	٢٦ ٦٠٦,٦	٩ ٥٥٥,٥	٢٦ ٨٦٠,٠	٢٥٣,٤

باء - الموارد الخارجة عن الميزانية

وجه الإنفاق	١٩٩٦	التقديرات المعدلة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧	التغيير في الموارد
الوظائف المؤقتة	٠,٠	٦٢٣,٥	٦٢٣,٥
المساعدة المؤقتة العامة	١٢٨,١	٥٨٨,١	٤٦٠,٠
نفقات التشغيل العامة	١ ١٦٨,٢	٢٧,٠	(١ ١٤١,٢)
اللوازم والمواد	٩,٦	٠,٠	(٩,٦)
الأثاث والمعدات	٢٠٨,٢	٠,٠	(٢٠٨,٢)
المجموع الفرعي (باء)	١ ٥١٤,١	١ ٢٣٨,٦	(٢٧٥,٥)
المجموع الكلي (ألف + باء)	٢٨ ١٢٠,٧	٢٨ ٠٩٨,٦	(٢٢,١)

(أ) وفقا لتقرير الأمين العام (A/C.5/51/29 و Corr.1)، بعد تعديلها بسبب نقل خدمات الترجمة الشفوية من مكتب المدعي العام إلى قلم المحكمة.

الجدول ٩ - الاحتياجات من الوظائف المؤقتة لعام ١٩٩٧

ألف - الميزانية المقدرة

الفئة	١٩٩٦[أ]	التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧	الزيادة/(النقصان)
الفئة الفنية وما فوقها			
أمين عام مساعد	١	١	صفر
مد - ٢	صفر	صفر	صفر
مد - ١	٢	٢	صفر
ف - ٥	١	٥	٤
ف - ٤	٢٠	١٩	(١)
ف - ٣	٣٣	٤٣	١٠
ف - ٢/١	١٩	١٣	(٦)
المجموع الفرعي	٧٦	٨٣	٧
فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى			
فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	٣	٤	١
فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	١٤	١٩	٥
خدمات الأمن	٣٧	٤٨	١١
خدمات الأمن (المحلية)	٢٢	٢٢	صفر
الرتب المحلية	٨٤	١٠٣	١٩
الخدمات الميدانية	١١	١٢	١
المجموع الفرعي	١٧١	٢٠٨	٣٧
المجموع الكلي ألف	٢٤٧	٢٩١	٤٤

باء - الموارد الخارجة عن الميزانية

الفئة	١٩٩٦	التقديرات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧	الزيادة/(النقصان)
ف - ٤	صفر	١	١
ف - ٣	صفر	٣	٣
ف - ٢	صفر	٢	٢
الرتب المحلية	صفر	٤	٤
المجموع باء	صفر	١٠	١٠
المجموع الكلي ألف + باء	٢٤٧	٣٠١	٥٤

جيم - الموظفون المعارون دون مقابل في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧

الدولة	الوظيفة	عدد الموظفين
الدانمرك	مستشار قانوني/ موظف قانوني	١
المجموع جيم		١

(أ) لأغراض العرض، عدلت مخصصات ١٩٩٦ بحيث تعكس نقل خدمات الترجمة الشفوية الذي أسفر عن نقل ٣٩ وظيفة (١٠ من رتبة ف - ٤، و ١٩ من رتبة ف - ٣، و ٨ من رتبة ف - ٢، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من مكتب المدعي العام إلى قلم المحكمة.

الأنشطة

٤١ - تولى قلم المحكمة توفير جميع الخدمات الأساسية، بما في ذلك مرفق الاحتجاز، وقسم مؤازرة الضحايا والشهود. ويعتزم رئيس قلم المحكمة، بالتشاور مع المدعي العام ورئيس المحكمة، التوسع في السياسة والعمليات المتصلة ببرنامج حماية الضحايا والشهود، وبالتالي في الوحدة التي تنهض بالمسؤولية المباشرة عن هذا النشاط؛ كما تولت المحكمة إعداد الصكوك القانونية اللازمة لضمان كفاءة أدائها، أي التوجيه الخاص بانتداب محام للدفاع، ولائحة الحجز الاحتياطي للأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة أو الاستئناف أمام المحكمة، أو المحتجزين بأمر من المحكمة، والاتفاق بين المحكمة ولجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن تفقد ظروف تنظيم الاتصالات في مرفق الاحتجاز التابع للمحكمة، والتوجيه الخاص بحماية الشهود.

٤٢ - وأحال رئيس قلم المحكمة أوامر بالقبض على ٢١ متهما إلى السلطات المسؤولة في البلدان التي يعتقد أن المتهمين يقيمون فيها، كما أحال طلبات الإحالة وأوامر الحجز المؤقت إلى الحكومات المعنية (انظر الفقرة ١٧)، كما أصدر في عام ١٩٩٧ أمرين بنقل المشتبه فيهم في الكاميرون واحتجازهم مؤقتا.

٤٣ - ونفذ رئيس قلم المحكمة التوجيه الخاص بانتداب محامين للدفاع من خلال وضع قائمة رسمية بالمحامين الذين يمكن انتدابهم للدفاع عن المشتبه فيهم أو المتهمين، وعين فريقا استشاريا لمعاونته في تحديد الأتعاب التي تدفع للدفاع، كما أنشأ الآلية الملائمة لتحديد ما إذا كان المتهم معوزا على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للمحكمة.

٤٤ - وسوف تستكمل المحكمة تشييد مرفق الاحتجاز التابع لها بحلول نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٧. وهي تحتجز ١١ متهما وجه إليهم الاتهام. وسوف يجري تشغيل مرفق الاحتجاز وفقا للمعايير التي حددتها المحكمة، وهو يخضع للتفتيش من لجنة الصليب الأحمر الدولية (انظر الفقرة ١٥).

٤٥ - وقد تم تجديد الطابق الرابع من جناح كلمنجارو في مركز المؤتمرات الدولي في أروشا، وتم التشييد لتوفير مكاتب القضاة وقاعة من قاعتي المحكمة. وينتظر استكمال تشييد القاعة الدائمة الثانية للمحكمة وتجديد مناطق المكاتب المتبقية بحلول نهاية ١٩٩٧. وإلى أن يتم ذلك، يجري النظر في إنشاء مرافق مؤقتة لقاعة المحكمة تفاديا لتأخر إجراءات المحاكمات.

٤٦ - وبذلت الجهود للحصول على المتطلبات الأساسية للمحكمة في كل من أروشا وكيغالي في عام ١٩٩٦. وتم بالفعل تحديد وتوريد غالبية المركبات والحواسيب وتجهيزات المكاتب اللازمة لبدء عمل المحكمة، وحصلت المكاتب المعنية على بعض هذه المعدات؛ ولكن الأمر لا يزال يتطلب المزيد. ومع ذلك فإن جهود المحكمة لا تزال رهن الاحباط والتعويق بسبب نقص الملاك أو وجود موظفين لا يتمتعون بالمؤهلات المناسبة.

٤٧ - وقد تحسن الوضع مؤخرا فيما يتعلق بالحصول على الموظفين بطريق الإعارة من مكاتب الأمم المتحدة والتعيين من الخارج، وإن لم تكن النتائج حتى الآن مرضية تماما، لأن المحكمة لا تجتذب - أو تحتفظ - بالموظفين المؤهلين اللازمين لتغطية جميع المهام المطلوبة. فملء الوظائف الرئيسية على أساس أطول أجلا بموظفين مؤهلين يسير ببطء، في حين أن أسلوب شغل الوظائف بالإعارة أو النقل المؤقت لا يؤدي إلا إلى تحسن هامشي. ويقوم قلم المحكمة حاليا بإعادة تنظيم وتعيين كبار الموظفين في كل من الخدمات القضائية والقانونية وفي الإدارة. ويجري تعزيز القسم الإداري في كيغالي كي يكفل سهولة توفير الخدمات لمكتب المدعي العام، استنادا إلى السلطة المفوضة من رئيس الشؤون الإدارية. وقد روعي توجيه اهتمام خاص إلى الاعتبارات المتصلة بالأمن والسلامة.

الاحتياجات من الموارد

تكاليف الموظفين

٤٨ - بلغ قلم المحكمة الآن نهاية مرحلة البدء. وقد أجرى الرئيس الجديد لقلم المحكمة تحليلا انتقاديا لملاك الموظفين من حيث علاقته بأنشطة المحكمة. وتقدر الموارد اللازمة لقلم المحكمة في عام ١٩٩٧ بمبلغ ٠٠٠ ١١٣ ١٧ دولار لتمويل ٢٩١ وظيفة حسب المبين في الجدول ٩، موزعة وفقا لما يرد بيانه في باء وجيم من المرفق الرابع. ويمثل ذلك زيادة بمقدار ٤٤ وظيفة عن المستوى الذي أذن به في عام ١٩٩٦.

٤٩ - المكتب التابع مباشرة لرئيس قلم المحكمة (المسجل): يقترح الحفاظ على المستوى الحالي للملاك، الذي يشتمل على أمين عام مساعد، ومساعد خاص من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، وسكرتيرة من الرتبة المحلية.

٥٠ - وحدة الصحافة والمعلومات: يراعى الحفاظ على الملاك الحالي لموظفي الوحدة، الذي يضم ثلاث وظائف. ومهمة الوحدة هي إعلام الجمهور بأنشطة المحكمة، بما في ذلك الاتصال مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة.

٥١ - الخدمات القضائية والقانونية: يتألف هذا المكتب من المكتب التابع مباشرة لنائب المسجل، ودائرة الدعم القضائي وإدارة المحكمة، وقسم مؤازرة الضحايا والشهود، والخدمات القانونية العامة. ويجتاز المكتب حاليا تغيرات تنظيمية ليصبح مسؤولا عن احتياجات الهيئة القضائية والادعاء العام والدفاع، وليتولى الإشراف عن كثب على عمليات برنامج حماية الضحايا والشهود. ويتألف المكتب بأكمله حاليا من ١٦ وظيفة (واحدة برتبة مد - ١، وواحدة ف - ٥، وثلاث ف - ٤، واثنتان ف - ٣، وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، وخمس وظائف من الرتب المحلية).

٥٢ - وفيما يتعلق بقسم دعم الضحايا والشهود، وبالنظر إلى الهدف الشامل للمحكمة المتمثل في ضمان محاكمات حرة وعادلة ونزيهة، فقد أنشئ هذا القسم في منتصف ١٩٩٦ بموارد من صندوق التبرعات. ويقترح في ١٩٩٧ إدراج ملاكه في الميزانية العادية المقدرة، وتعزيزه بتحسين مستويات الدعم الإداري

والسوقيات والحماية المادية للأشخاص المعنيين. وستقتضي الضرورة إصدار دليل للسياسة العامة والتشغيل، يحدد بوضوح المبادئ التوجيهية الخاصة بتشغيل البرنامج. وهناك خمس وظائف جديدة مقترحة في نطاق الميزانية المقدرة، وهي: واحدة ف - ٤؛ وواحدة ف - ٣؛ وثلاث من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ وتضاف إليها ست وظائف أخرى ممولة من صندوق التبرعات (اثنتان ف - ٣؛ واثنتان ف - ٢؛ واثنتان من الرتب المحلية).

٥٣ - المكتب التابع مباشرة لرئيس الشؤون الإدارية: سيتم الحفاظ على مستوى الملاك الحالي لهذا المكتب، الذي يضم خمس وظائف، وكما سبق بيانه في ميزانية العام الماضي، فإن مستوى الملاك يعكس احتياجات المكتب في المقر في أروشا، ويضم الوظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) الموجودتين في نيويورك لمعاونة مكتب إدارة الموارد البشرية على توفير الخدمات المتصلة بشؤون الموظفين للمحكمة. أما احتياجات الخدمات الإدارية في كيغالي فهي مبينة على حدة (انظر الفقرة ٦١).

٥٤ - قسم الميزانية والمالية: بالنظر إلى المسائل التي أثارها مكتب المراقبة الداخلية بشأن الإدارة المالية ونظم المراقبة الداخلية، يقترح زيادة ملاك الموظفين في هذا المجال بإعادة تصنيف وظيفة الرئيس من رتبة ف - ٤ إلى رتبة ف - ٥، ووظيفة نائب الرئيس من ف - ٣ إلى ف - ٤، وزيادة مستوى الملاك الحالي الكلي لموظفي القسم الذي يضم ١١ وظيفة بوظيفتين جديدتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

٥٥ - قسم شؤون الموظفين: لقد تبين أن إدارة الموارد البشرية في المحكمة أمر معقد وواسع النطاق بسبب المهام المتعددة (من تحقيقية وقانونية وقضائية وإدارية إلخ.) التي تنهض بها المحكمة وتسعى لتعيين الموظفين الملائمين لها. ومن المتوقع أن تسند إلى المحكمة قريبا سلطة تعيين وإدارة شؤون الموظفين من الفئة الفنية وما فوقها. وقد أوقف ذلك بانتظار تقرير مكتب المراقبة الداخلية. ومن شأن إنشاء هيئات للتعيين والترقية وغيرها من الهيئات المختصة بشؤون الموظفين أن يستتبع مسؤوليات واسعة النطاق وعبء عمل إضافي على القسم. ولذلك، يقترح ترفيع رتبة رئيس القسم من ف - ٤ إلى ف - ٥، وزيادة الملاك الكلي الحالي للموظفين الذي يضم سبع وظائف بإضافة أربع وظائف جديدة: واحدة برتبة ف - ٣، وواحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، واثنتان من الرتب المحلية.

٥٦ - قسم الخدمات العامة: في أعقاب استعراض عمليات قلم المحكمة، وعملا على ضمان اتساق العمليات، جرى في أوائل ١٩٩٧ إدماج إدارة المباني وخدمات النقل في قسم الخدمات العامة. وتدخل تحت هذا العنوان العام كذلك عمليات دائرة المعلومات الإدارية/التجهيز الإلكتروني للبيانات، التي تختص بإنشاء شبكات المناطق المحلية ونظم البريد الالكتروني، وإدخال التطبيقات الجديدة؛ وقسم الاتصالات، الذي يختص بالاحتياجات من عمال الفيديو والصوت لخدمة المحاكم وعمل التسجيلات الأخرى المطلوبة؛ وقسم النقل، بما في ذلك السائقين من أجل أفرقة التحقيق والقضاة والمسجل ونائب المدعي العام.

٥٧ - وسوف يزاد الملاك الحالي لموظفي القسم بوظيفتين جديدتين: واحدة برتبة ف - ٣ وواحدة من رتبة الخدمة الميدانية. ونظرا لنطاق أنشطة القسم، يقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف - ٢، في إطار الملاك الذي يضم ٥٥ وظيفة، لتصبح برتبة ف - ٣ لرئيس قسم الاتصالات.

٥٨ - خدمات اللغات والمؤتمرات: كان هذا القسم فيما مضى موزعا، جزء منه في مكتب المدعي العام في كيغالي، وجزء آخر في قلم المحكمة في أروشا. وتم تجميعه الآن في دائرة دعم واحدة تتبع لشعبة الخدمات الإدارية التابعة لقلم المحكمة. وقد زادت أنشطة هذه الدائرة زيادة كبيرة بسبب بدء المحاكمات وحجم الوثائق التي اقتضاها ذلك. وينهض القسم بالإضافة إلى ذلك بتوفير خدمات الترجمة الشفهية والتحريرية للشهود أثناء شمولهم ببرنامج حماية الضحايا والشهود، ولأفرقة التحقيق خلال البعثات الميدانية. ويقترح في هذا السياق ترفيع وظيفة رئيس القسم من رتبة ف - ٤ إلى رتبة ف - ٥ بالنظر إلى زيادة مسؤوليات الوظيفة وصعوبة سوقيات التشغيل التي ينطوي عليها توزيع الموظفين بين المكاتب في كيغالي وأروشا، كما يقترح إعادة تصنيف أربع وظائف من رتبة ف - ٢ إلى رتبة ف - ٣، وإعادة تصنيف وظيفتين من رتبة ف - ٤ بتخفيضها إلى رتبة ف - ٣. وعلاوة على ذلك، فإن ملاك الموظفين الحالي للقسم، الذي يضم ٤٣ وظيفة، سوف يزاد بـ ١٧ وظيفة مترجم شفهي جديدة من الرتب المحلية، في ضوء الحاجة إلى هؤلاء المترجمين لمرافقة المحققين في عملهم الميداني في كيغالي.

٥٩ - قسم الأمن والسلامة: قام نائب رئيس الأمن في الأمم المتحدة مؤخرا بإجراء استعراض للأوضاع في كيغالي وأروشا، اتضحت منه الحاجة إلى تعزيز خدمات الأمن الحالية، وخاصة في كيغالي. ويتحمل قسم الأمن والسلامة التابع للمحكمة أعباء مهام معقدة يتعين عليه أداؤها في كل من كيغالي وأروشا، بالإضافة إلى مهمته الرئيسية المتعلقة بتأمين موظفي المنظمة وممتلكاتها. وتعتبر المهمة الأمنية في كيغالي حاسمة الأهمية، وتشمل مرافقة أفرقة التحقيق وتأمين أماكن العمل. وفي أروشا، تشمل مهمة الأمن توفير الحماية الشخصية للقضاة وللمسجل، وإدارة مرفق الاحتجاز وشؤون المحتجزين، وتأمين المحاكم أثناء المحاكمات، ونقل المتهمين بين مرافق الاحتجاز والمحاكم. وتتولى خدمات الأمن كذلك توفير الحماية للشهود، سواء كانوا شهود ادعاء أو شهود دفاع. ويستعين مكتب كيغالي بخدمات مؤسسة أمنية لحراسة البوابات في فندق أموهورو ومجمع الاتصالات، ولتوفير الأمن لمنزل نائب المدعي العام على مدار الساعة. وتوفر حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة خدمات الأمن لمنازل القضاة والمسجل، كما تكفل الحكومة المضيفة خدمات الأمن الخارجي لمرفق الاحتجاز وفي عمليات نقل السجناء والشهود بمصاحبة وإشراف موظفي الأمن بالأمم المتحدة. ويضم ملاك موظفي قسم الأمن والسلامة في أروشا ٤٦ وظيفة، بما في ذلك وظيفة دولية جديدة لخدمات الأمن. ويرد في الفقرة ٦١ أدناه تفصيلا لاحتياجات ملاك وظائف الأمن التكميلي لمكتب كيغالي. وإلى أن يتم الاستعراض الكامل للتوصيات الواردة في تقرير بعثة تقدير أوضاع الأمن، طلبت كذلك موارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة (انظر الفقرة ٦٢) لإتاحة المرونة في الوفاء بالاحتياجات الأمنية للمحكمة في كل من مكتبي أروشا وكيغالي.

٦٠ - خدمات المشتريات والعقود: سيواصل هذا القسم خلال عام ١٩٩٧ عمله على النسق الحالي، برئاسة رئيس الشؤون الإدارية. وربما نظر في إمكان إدماجه في قسم الخدمات العامة في عام ١٩٩٨، حسبما تتكشف عنه الاستعراضات المستمرة لعمليات قلم المحكمة. ويضم الملاك الحالي ست وظائف، واحدة برتبة ف - ٤، وواحدة برتبة ف - ٢، وواحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، وثلاث وظائف من الرتب المحلية. ويقترح إضافة وظيفتين جديدتين برتبة ف - ٣ لموظفي مشتريات، ووظيفتين من الرتب المحلية تمولان من موارد من خارج الميزانية.

٦١ - الخدمات الإدارية في كيغالي: عملا على توفير الدعم الكامل لعمليات مكتب المدعي العام في كيغالي، يقترح زيادة العمليات الحالية للخدمات الإدارية في كيغالي، مع تفويض السلطة من رئيس الشؤون الإدارية في أروشا. ويقترح إعادة تصنيف وظيفة رئيس القسم في كيغالي من رتبة ف - ٣ إلى رتبة ف - ٥ بالنظر إلى مستوى المسؤولية الذي تنطوي عليه الوظيفة، بالإضافة إلى ترفيع رتبة رئيس خدمات الأمن (من ف - ٣ إلى ف - ٤) ورتبتي رئيس الخدمات العامة ورئيس شؤون الموظفين من ف - ٢ إلى ف - ٣. يضاف إلى ذلك أن الملاك الحالي الإجمالي لقسم الخدمات الإدارية في كيغالي (٥٣ وظيفة) سوف يزاد بـ ١١ وظيفة جديدة في مجالات الشؤون المالية والأمن والسلامة.

تكاليف الموظفين الأخرى

٦٢ - تلزم موارد بمبلغ ٠٠٠ ٠٦٣ ٢ دولار لتغطية تكاليف العمل الإضافي (٠٠٠ ٥٠ دولار) والمساعدة العامة المؤقتة (٠٠٠ ٠١٣ ٢ دولار) للاستعانة بموظفين إداريين لمهام مؤقتة خلال فترات ذروة عبء العمل، وكذلك لتوفير السائقين وعمال النظافة للعمليات في أروشا وكيغالي، ولغير ذلك من الأعمال الخاصة في مجالي تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، ولتوفير الاحتياجات من عمال الخدمات العامة ورجال الأمن.

٦٣ - وإلى أن يتم استعراض كامل للتوصيات الواردة في تقدير ترتيبات أمن المحكمة الذي أجري مؤخرا، روعي تخصيص موارد للمساعدة المؤقتة من ٢٣ موظف أمن دولي إضافيين (لكيغالي وأروشا) و ١٩ موظف أمن يعينون محليا في أروشا. ويكمل هؤلاء الوظائف الإحدى عشرة الجديدة لموظفي الأمن التي ورد طلبها في الفقرتين ٥٩ و ٦١.

السفر

٦٤ - تلزم موارد قدرها ٠٠٠ ٨٠٠ دولار للأغراض التالية:

(أ) سفر المسجل وموظفي قلم المحكمة الآخرين (٠٠٠ ٢٠٠ دولار) إلى كيغالي، ولاهاي، ونيويورك، وداخل أفريقيا وإلى بلدان أخرى للتشاور، والاجتماعات، وغير ذلك من المهام، ويقدر عدد السفرات من ٢٥ إلى ٣٠ سفرة؛

(ب) سفر محاميي الدفاع، على أساس ٦ محاكمات على الأقل ستعقد في ١٩٩٧ (٠٠٠ ٣٠٠ دولار)؛

(ج) سفر شهود الادعاء وشهود الدفاع، على أساس ٦ محاكمات و ٣٠ شاهدا للادعاء و ١٠ شهود للدفاع في كل محاكمة (٠٠٠ ٣٠٠ دولار).

الخدمات التعاقدية

٦٥ - يلزم مبلغ ٦٠٠ ٧٧٤ ١ دولار للخدمات التعاقدية، التي تشمل: (أ) الطباعة الخارجية (٠٠٠ ٣٠ دولار) للكتاب السنوي للمحكمة، واحتياجات الطباعة العامة للمحكمة؛ (ب) خدمات الأمن التعاقدية (٦٠٠ ٢٩٩ دولار) مع الشرطة التنزانية وخدمات السجون في أروشا لزيادة تواجد الشرطة في مركز المؤتمرات الدولي في أروشا وفي مرفق الاحتجاز ولدى نقل السجناء والشهود، ولتوفير سرية حرس محلية في كيغالي؛ (ج) محاميي الدفاع (٠٠٠ ٣٩٥ ١ دولار).

٦٦ - وبمقتضى اتفاق مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، ستوفر المحكمة الوجبات والاحتياجات العارضة لموظفي الأمن التعاقدين الذين يزيدون عن الوحدة العادية لأمن المحكمة. وفيما يتعلق بمحاميي الدفاع، فإنه وفقا للمبدأ التوجيهي الخاص بتعيين محاميي الدفاع، سوف توفر الموارد المطلوبة المال اللازم لتعيين محام للدفاع عن أي متهم يتبين أنه غير قادر على تحمل نفقات تمثيله القانوني (شروط العوز كما حددتها المادة ٤ من التوجيه). ورغم أن المبدأ التوجيهي المعمول به حاليا لا يفسح مجالا لاثنين من محاميي الدفاع، فإن ذلك ينتظر تغييره خلال الدورة التالية للاجتماع العام، وفقا للخبرة المكتسبة من محكمتي يوغوسلافيا ورواندا. وبناء على ذلك فإن المقترحات الحالية قد وضعت هذا التغيير المنتظر في الاعتبار عند تقدير احتياجات المحكمة في ١٩٩٧.

الضيافة

٦٧ - يتعلق مبلغ ٠٠٠ ٥ دولار بتكلفة الضيافة والمناسبات الرسمية المتصلة بعمل المحكمة.

مصروفات التشغيل العامة

٦٨ - تبلغ قيمة الاحتياجات المطلوبة ٩٠٠ ٤٢٧ ٢ دولار، تفصيلها كما يلي:

(أ) مبلغ ٣٠٠ ٨٣٥ دولار لاستئجار أماكن العمل وصيانتها، يتصل بما يلي:

'١' مبلغ ٣٠٠ ٧١١ دولار لاستئجار أماكن العمل في مركز المؤتمرات الدولية في أروشا، بما في ذلك طابق إضافي (الطابق الثاني بالمركز)؛ وورش المركبات في أروشا وكيغالي؛ ومكاتب في فندق أماهورو، ومجمع الاتصالات السابق التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وقد خفضت الموارد التي سبق طلبها في

١٩٩٦ لاستئجار أماكن العمل، لكي تعكس انتهاء استئجار بعض الأماكن في كيغالي، ولا سيما أماكن الإقامة في الفنادق والمكاتب في مبنى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛

'٢' مطلوب اعتماد جديد تحت بند خدمات الصيانة المتنوعة (٠٠٠ ١٠٠ دولار) لتغطية تكلفة الصيانة العامة للمرافق في أروشا وكيغالي؛ بما في ذلك المكاتب، ومرفق الاحتجاز، وساحات وقوف السيارات؛

'٣' مطلوب اعتماد جديد لتشغيل المصاعد وصيانتها (٠٠٠ ١٢ دولار)، وذلك لثلاثة مصاعد في مركز المؤتمرات الدولي في أروشا، يقتصر استخدامها على موظفي المحكمة ومحتجزيها؛

'٤' مطلوب موارد قدرها ٠٠٠ ١٢ دولار لشراء مواد التنظيف وخدمات التنظيف؛

(ب) مطلوب موارد قدرها ٧٠٠ ٢٨٥ دولار لأروشا وكيغالي، تتوزع على احتياجات الكهرباء والمياه (٠٠٠ ٤٠ دولار) لمكاتب أروشا وكيغالي، واحتياجات وقود الديزل للمولدات (٧٠٠ ٢٤٥ دولار في مركز المؤتمرات الدولي في أروشا، ومركز الاحتجاز، ومكاتب كيغالي؛

(ج) مطلوب مبلغ ٩٠٠ ٣٢٠ دولار تحت بند الخدمات المتنوعة، لتغطية تكاليف الرسوم المصرفية (٠٠٠ ٦٠ دولار)، وأتعاب المراجعة الخارجية للحسابات (٥٠٠ ٤٥ دولار)، والمراجعة الداخلية للحسابات (مكتب المراقبة الداخلية) التي تبلغ تكلفتها (٥٠٠ ٢٤ دولار)، والتأمين على المركبات والتأمينات العامة (٩٠٠ ٤٠ دولار)، وخدمات وكيل الشحن (٠٠٠ ١٥٠ دولار) لتولي عمليات التخليص والشحن الدولي والتخزين والتحميل والتفريغ، ولا سيما بالنسبة للبضائع المرسلة بحرا إلى دار السلام أو مومباسا؛

(د) ونظرا لانقسام مواقع عمليات المحكمة بين أروشا وكيغالي ولاهاي، بالإضافة إلى العمل الميداني لمحققيها، فإن فعالية الاتصالات تغدو عنصرا حاسما لتمكين المحكمة من النهوض ببرنامج عملها. ومطلوب للاتصالات موارد تبلغ ٠٠٠ ٧٨٦ دولار لتغطية ما يلي: (أ) خدمات الحقيبة وحامل الحقيبة (٠٠٠ ٤٠ دولار)؛ (ب) البريد الدولي (٠٠٠ ٥ دولار)؛ (ج) استئجار شريحة فضائية على الساتل "انتيلسات" لروابط الاتصالات (٠٠٠ ٣٨٥ دولار)؛ (د) اتصالات الفاكس والهاتف الرسمية، بما في ذلك تركيبات الهاتف، والرسائل المحلية، والاتصالات الساتلية (٠٠٠ ٣٠٠ دولار)؛ (هـ) العمليات المختلفة لاستئجار الذبذبات ودوائر الاتصال (٠٠٠ ٥٦ دولار)؛

(هـ) مطلوب موارد على المستوى الحالي البالغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لصيانة المركبات وإصلاحها. فهناك عدد من المركبات المأخوذة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا تتسم بالقدم وتحتاج إلى عمليات إصلاح كبيرة؛ والكثير منها تنقصه الإطارات أو به عيوب ميكانيكية.

اللوازم والمواد

٦٩ - ستغطي الموارد المطلوبة بمبلغ ٦٠٠ ٩٥٥ دولار تكاليف القرطاسية والمواد الاستهلاكية اللازمة للمعالجة الالكترونية للبيانات (٠٠٠ ٣٢٠ دولار)؛ واللوازم السمعية/البصرية (٠٠٠ ٤٨ دولار)؛ والتوريدات المتصلة بعلم الآثار/والأنثروبولوجيا (٠٠٠ ٢٤ دولار)؛ وقطع الغيار ولوازم المكاتب وغيرها من المعدات (٠٠٠ ١٠٠ دولار)؛ ولوازم خدمات الأمن والسلامة، بما في ذلك الملابس الرسمية (٠٠٠ ١٤٠ دولار)؛ والأفلام وتجهيز الأفلام (٠٠٠ ٣٦ دولار)؛ والصحف والدوريات وكتب المكتبة (٠٠٠ ١٠ دولار)؛ وملابس المحتجزين والشهود (٠٠٠ ٢٥ دولار)؛ وخدمات غسل وكي الملابس لموظفي الأمن والمحتجزين (٠٠٠ ٣٠ دولار)؛ والتوريدات الطبية (٠٠٠ ١٢ دولار)؛ وتوريدات الأغذية والمخصصات الغذائية للمحتجزين والشهود (٠٠٠ ٤٣ دولار)؛ والوقود والزيوت ومواد التشحيم (٦٠٠ ١٥٧ دولار)؛ والبنود المتنوعة الأخرى (٠٠٠ ١٠ دولار).

الأثاث والتجهيزات

٧٠ - مطلوب موارد قدرها ٩٠٠ ٧٧٠ ١ دولار لتغطية تكاليف أثاث المكاتب (٠٠٠ ٥٠ دولار) والتجهيزات التالية (٩٠٠ ٧٢٠ ١ دولار):

(أ) الاستعاضة عن تجهيزات المعالجة الالكترونية للبيانات المستعملة المنقولة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وتلك المقدمة تبرعا (٩٠٠ ١٥١ دولار)؛ وشراء أجهزة ومعدات للشبكات (٠٠٠ ١٦٠ دولار)؛ وتحسين مستوى البرامج الجاهزة والمعدات المتنوعة للمعالجة الالكترونية للبيانات (٠٠٠ ٨٠ دولار)؛

(ب) موارد من أجل معدات أخرى متنوعة، بما في ذلك معدات الورش والعدد والأدوات (٠٠٠ ٥٠ دولار)؛

(ج) معدات اتصال (٠٠٠ ٥٩٦ دولار)؛ ووصلة هاتف ريفي وإنمارسات لكيفالي (٠٠٠ ٥٠ دولار)؛ وأجهزة لاسلكي محمولة (٠٠٠ ٧٦ دولار)؛ ومعدات متنوعة مثل معدات الاختبار، ووحدات الإمداد غير المنقطع بالطاقة الكهربائية، وأدوات الاتصالات (٠٠٠ ٤٠ دولار)، والأجهزة السمعية/البصرية (٠٠٠ ١٧٠ دولار) والمواضع المخصصة للصحافة والشهود في قاعة المحكمة، منفصلة عن منطقة المحاكمة والإجراءات الفعلية. وتدعو الحاجة، بالإضافة إلى ذلك، إلى معدات سمعية/بصرية تبلغ تكلفتها ٠٠٠ ٢٦٠ دولار، وذلك بصفة مبدئية للمرفق المؤقت الذي سيستخدم قاعة ثانية للمحاكمة، ثم بعد ذلك لقاعة المحاكمة الدائمة؛

(د) معدات للأمن والسلامة بمبلغ ٠٠٠ ٨٣ دولار؛

(هـ) موارد من أجل المركبات تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ دولار للاستعاضة عن ٣٠ مركبة تقريبا أخذت من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وتتسم بالقدم وبعدم إمكان إصلاحها لأنها استهلكت من فرط استعمال البعثة لها.

خامسا - النتائج

٧١ - استنادا إلى المقترحات التي ورد تفصيلها في الفقرات السابقة، يقدر أن تلزم موارد بمبلغ صافيه ٦٠٠ ٣٦٦ ٤١ دولار للنهوض بأعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وسوف يلزم مبلغ إضافي قدره ٤٠٠ ٠٦٨ ٥ دولار للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، تقابله إيرادات من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بالمبلغ نفسه. وقد قامت الجمعية العامة بالفعل بتمويل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بمبلغ صافيه ١٠٠ ٨٧١ ٢٠ دولار (إجماليه ٩٥٠ ١١٤ ٢٣ دولارا). وقد ترغب الجمعية العامة في تمويل المبلغ المتبقي وصافيه ٥٠٠ ٤٩٥ ٢٠ دولار (إجماليه ٠٥٠ ٣٢٠ ٢٣ دولارا) للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وفقا للمنهجية التي أرستها الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٤٩ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥. ووفقا لهذه المنهجية، يحمل عادة المبلغ الصافي وقدره ٧٥٠ ٢٤٧ ١٠ دولارا (إجماليه ٠٢٥ ٦٦٠ ١١ دولارا) بالكامل على الأرصدة الدائنة الناشئة عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ويقسم المبلغ الصافي المتبقي وقدره ٧٥٠ ٢٤٧ ١٠ دولارا (صافيه ٠٢٥ ٦٦٠ ١١ دولارا) وفقا لجدول الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٧. إلا أن الأمين العام يود أن يشير إلى أنه، فيما يتعلق بالأرصدة الدائنة المتاحة في ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، سيكون هناك عجز قدره ٥٦٨ ٨٢٩ دولارا في الأرصدة المتاحة في إطار الأنصبة الإجمالية المقررة. وستتوفر أرصدة دائنة كافية لتغطية صافي تكاليف البعثة. وترد الأرقام ذات الصلة في الجدول الوارد أدناه.

	الإجمالي (بالدولارات)	الصافي (بالدولارات)
الاحتياجات الجديدة المقدرة لعام ١٩٩٧ لمحكمة رواندا	٠٥٠ ٣٢٠ ٢٣	٥٠٠ ٤٩٥ ٢٠
المبلغ المقرر تقسيمه على الدول الأعضاء[أ]	٠٢٥ ٦٦٠ ١١	٧٥٠ ٢٤٧ ١٠
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لرواندا[ب]	٠٧٥ ٦٦٠ ١١	٧٥٠ ٢٤٧ ١٠
أرصدة دائنة متاحة للبعثة[ج]	٤٥٧ ٨٣٠ ١٠	٩٣١ ١٨٣ ١٣
نقص الأرصدة الدائنة للبعثة[د]	٥٦٨ ٨٢٩	فائض متاح

(أ) تشير إلى الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء وفقا لجدول الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٧.

(ب) تشير إلى الأرصدة الدائنة الناشئة عن الميزانيات السابقة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا حسب المنهجية الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٩/٢٥١.

(ج) حسب تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/51/891).

(د) بعد خصم الرصيد الوارد في الوثيقة A/51/891.

٧٢ - ووفقا لذلك، قد ترغب الجمعية العامة في تقسيم مبلغ العجز البالغ إجماليه ٥٦٨ ٨٢٩ دولارا (صافيه صفر) حسب جدول الأنصبة لعمليات حفظ السلام بينما تحمل المبلغ الإجمالي وقدره ٤٥٧ ٨٣٠ ١٠ دولارا (صافيه ٧٥٠ ٢٤٧ ١٠ دولارا) على الرصيد الإجمالي غير المرتبط به لحساب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

المرفق الأول

التبرعات

١ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥١/٤٩ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى إلى أن تقدم التبرعات إلى المحكمة نقدا وفي شكل خدمات وتوريدات تكون مقبولة لدى الأمين العام.

٢ - وقد بلغت قيمة التبرعات المقدمة لصندوق التبرعات حتى الآن ٩٩٧ ٣٨٨ ٧ دولارا، ترد تفاصيلها في الجدول أدناه.

٣ - يضاف إلى ذلك أن عددا من الدول الأعضاء قدم تبرعات عينية للمحكمة، أدرجت تفاصيل ما قدم منها حتى آذار/مارس ١٩٩٦ في تقرير الأمين العام عن عمل المحكمة في عام ١٩٩٥ (A/C.5/50/70، المرفق). وقد زيدت هذه التبرعات مؤخرا بقيام حكومة الدانمرك بدفع التكاليف المتصلة باستئجار طائرة لفترة مبدئية مدتها ثلاثة أشهر، لضمان التنقل الآمن والمباشر لموظفي المحكمة بين أروشا وكيغالي. وعند انتهاء تلك الفترة، قدمت حكومة بلجيكا، من خلال صندوق التبرعات، موارد تكفل استمرار استئجار الطائرة لمدة عام آخر.

٤ - وفيما يتعلق باستخدام موارد صندوق التبرعات، فإن ما عانته المحكمة من تأخير في بلوغ مرحلة التشغيل الكامل حتى أوائل عام ١٩٩٦ جعل الصرف من الصندوق أبطأ مما كان متوقعا. وفي عام ١٩٩٦، بلغت النفقات المقدرة ٩٠٠ ٩٩٣ ١ دولار، ثم بلغت في عام ١٩٩٧ حوالي ٣٠٠ ٨٢١ ١ دولار؛ وترد تفاصيل ذلك في الجداول من ١ إلى ٩ في صلب التقرير الحالي. وبالإضافة إلى استخدام الموارد لاستئجار طائرة على النحو المبين أعلاه، كتدبير مؤقت، فقد استخدمت موارد من الصندوق في ١٩٩٦ لإنشاء قسم مؤازرة الضحايا والشهود، وتمويل الاحتياجات الأساسية لشهود الادعاء والدفاع.

٥ - وفي عام ١٩٩٧، نظرت المحكمة - أو هي تجري النظر - في عدة مشروعات تمهيدا لتنفيذها، بالإضافة إلى استخدامها موارد صندوق التبرعات لدعم عملياتها الموضوعية، على النحو التالي:

(أ) تنفيذ نظام للمعلومات والسجلات - تنفيذا لمشورة الخبير الاستشاري الذي سيعين لاستعراض العمل وتقديم المشورة في هذا الصدد - حيث يشمل هذا النظام قاعدة بيانات تضم الأدلة التي جمعتها أفرقة التحقيق في الميدان (انظر الفقرة ٣٩ من الوثيقة الرئيسية)؛

(ب) إنتاج فيلم وثائقي عن الخلفية التاريخية لعملية إبادة الجنس، كي يستخدمه محامو الادعاء في جلسات المحكمة؛

(ج) برنامج حماية الشهود: التوسع في العملية الأساسية في هذا الصدد، التي تمثل مجالا جديدا ستدعو الحاجة فيه إلى الاستعانة بمشورة الخبراء.

حالة التبرعات المقدمة لصندوق التبرعات

ألف - التبرعات النقدية

الجهة المتبرعة	قيمة التبرع الوارد (بدولارات الولايات المتحدة)
اسبانيا	١٥٠ ٠٠٠
اسرائيل	٧ ٥٠٠
أيرلندا	٢٣٧ ٧٠٤
بلجيكا	٢ ٧٠٥ ٤٥٠
الدانمرك	٤٣ ٤٥٢
السويد	٦٨ ٧٢٩
سويسرا	١٨٨ ٠٠٧
شيلي	١ ٠٠٠
الكرسي الرسولي	٣ ٠٠٠
كندا	٧٣٤ ٨٥٠
لبنان	٣ ٠٠٠
مصر	١ ٠٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٩٥ ٠٠٠
النرويج	٤٩ ٩٨٣
نيوزيلندا	٣٤ ٧٩٢
هولندا	٢ ٩٩٥ ٥٣١
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٠ ٠٠٠
اليونان	٢٠ ٠٠٠
المجموع	٧ ٣٨٨ ٩٩٧

باء - الموظفون المعارون دون مقابل في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧

الجهة المتبرعة	الوظيفة	عدد الموظفين
ألمانيا	مستشار قانوني	١
الدانمرك	مستشار قانوني/موظف قانوني	٢
السويد	محقق	١
كندا[أ]	محقق	٦
المملكة المتحدة	محقق/رئيس فريق	١
النرويج	محقق	١
هولندا	محقق	١٥
الولايات المتحدة الأمريكية	محقق/موظف قانوني	١
الولايات المتحدة الأمريكية	محقق	٢
الولايات المتحدة الأمريكية	محقق/محلل حاسوب	٤
المجموع		٣٤

(أ) ممولة بتبرع من حكومة هولندا.

المرفق الثاني

الدوائر

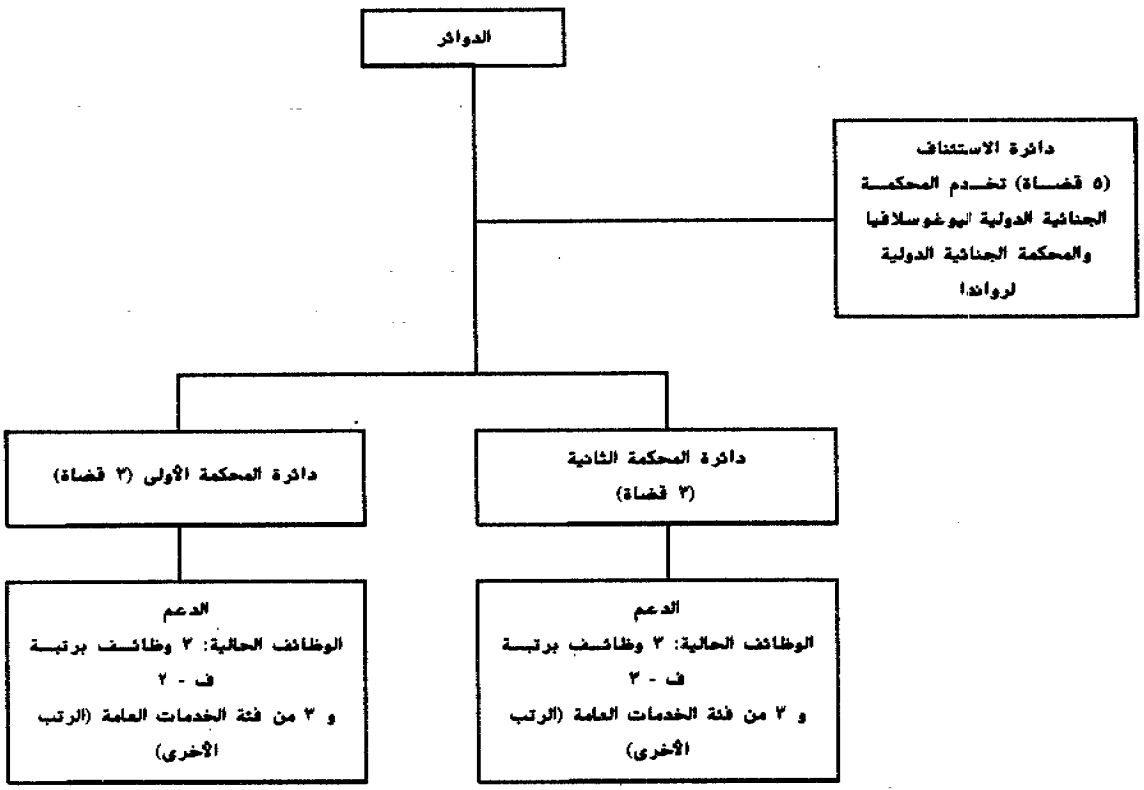

المرفق الثالث

مكتب المدعي العام

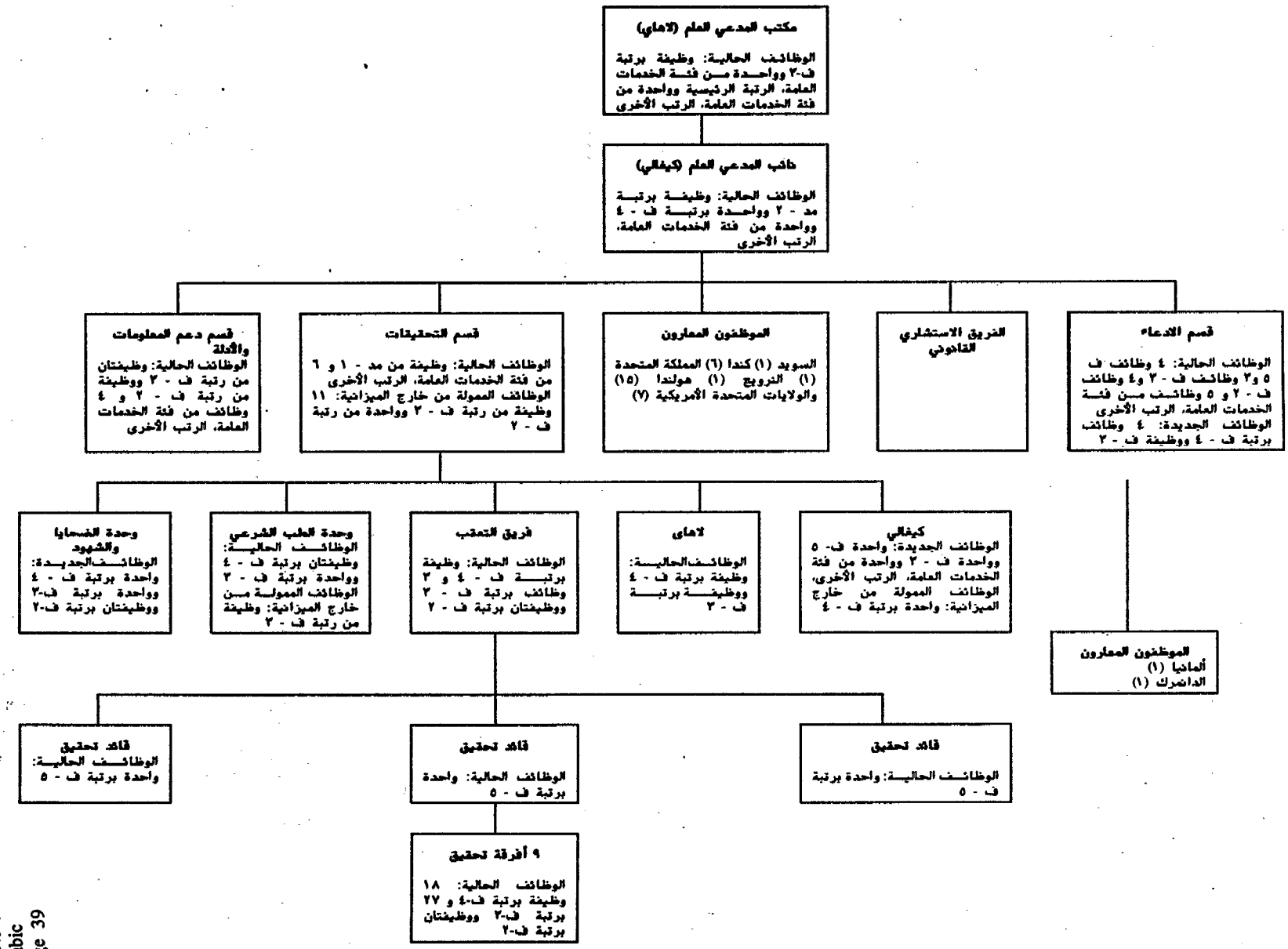

المرفق الرابع

قلم المحكمة

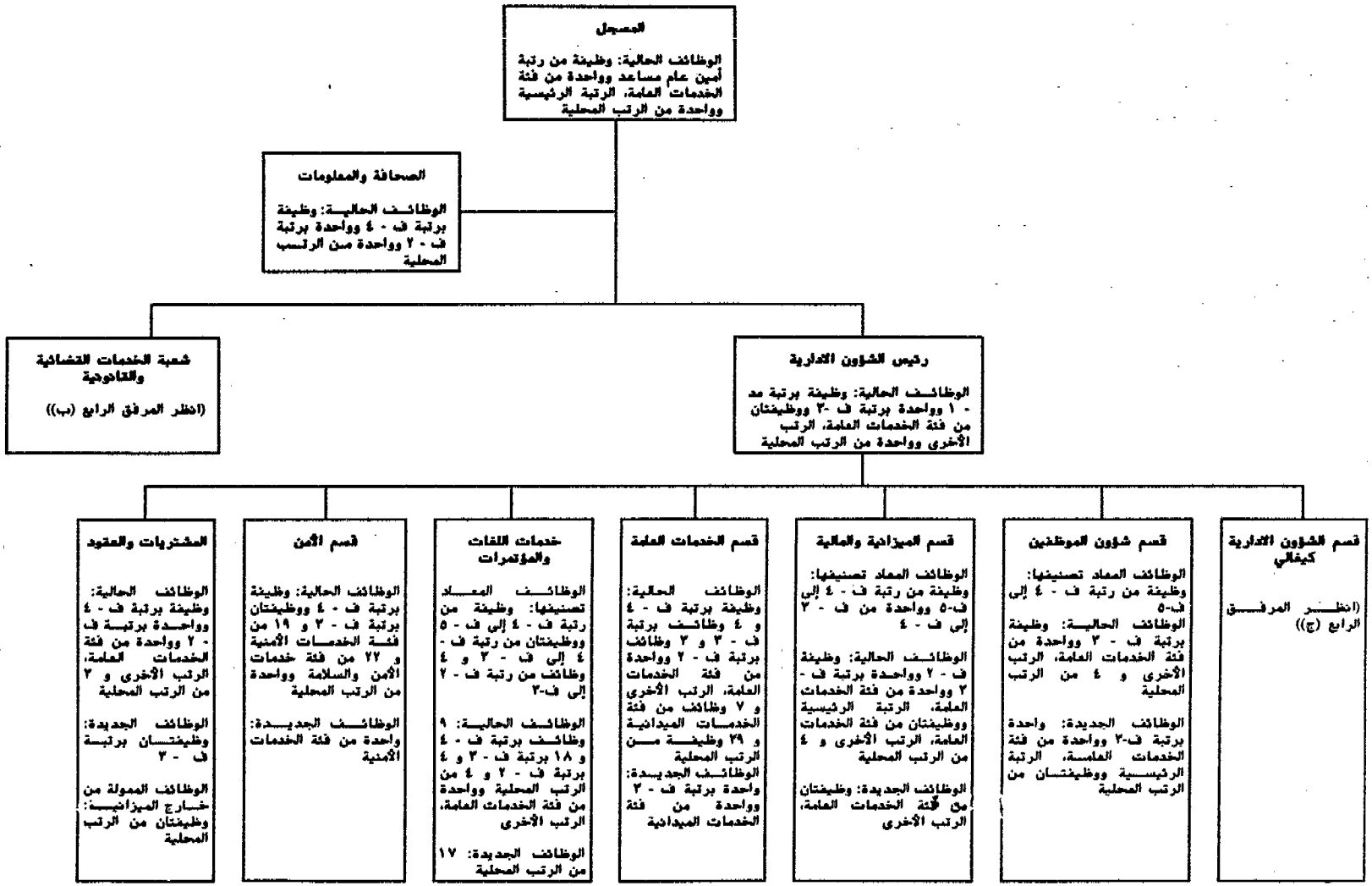

المرفق الرابع (ب)

قلم المحكمة

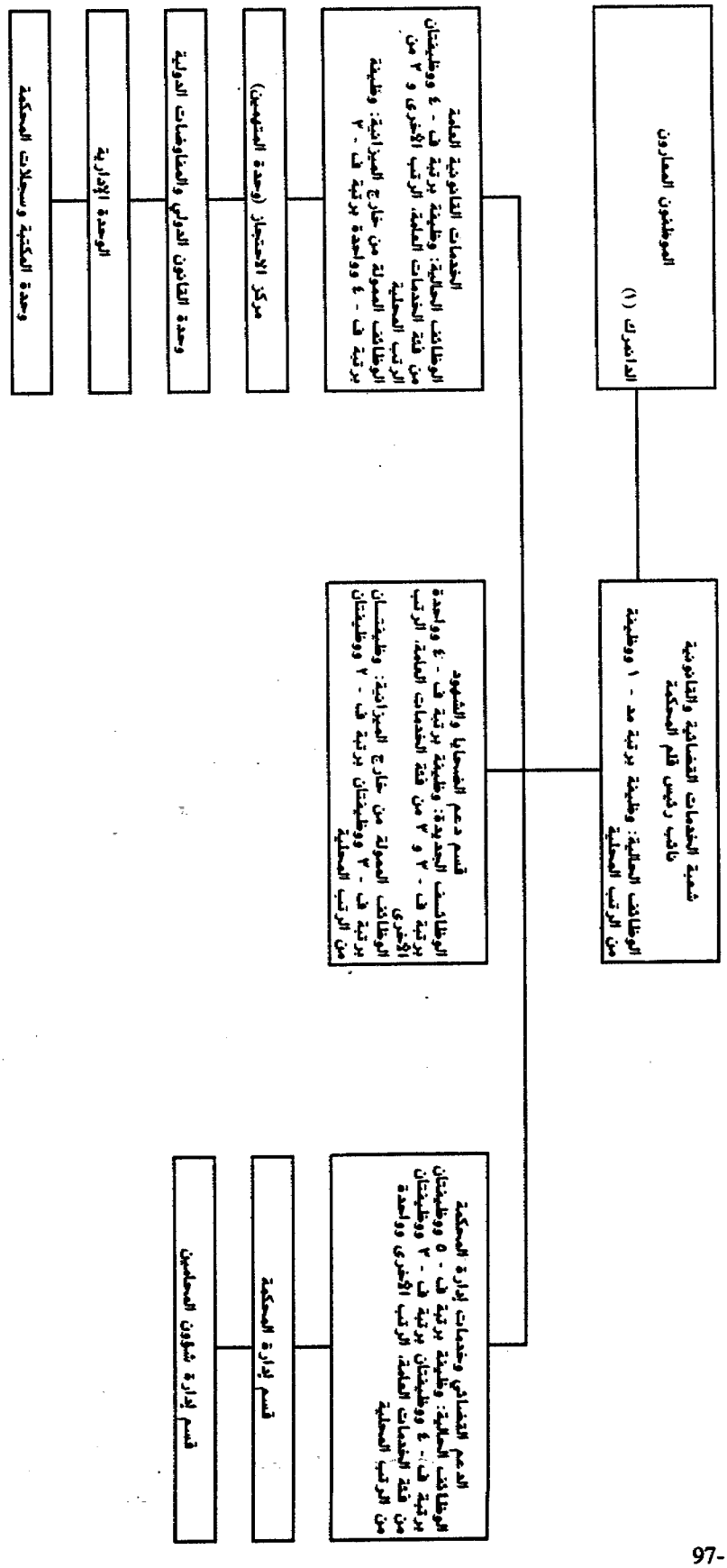

المرفق الرابع (ج)

قسم الخدمات الإدارية في كيغالي

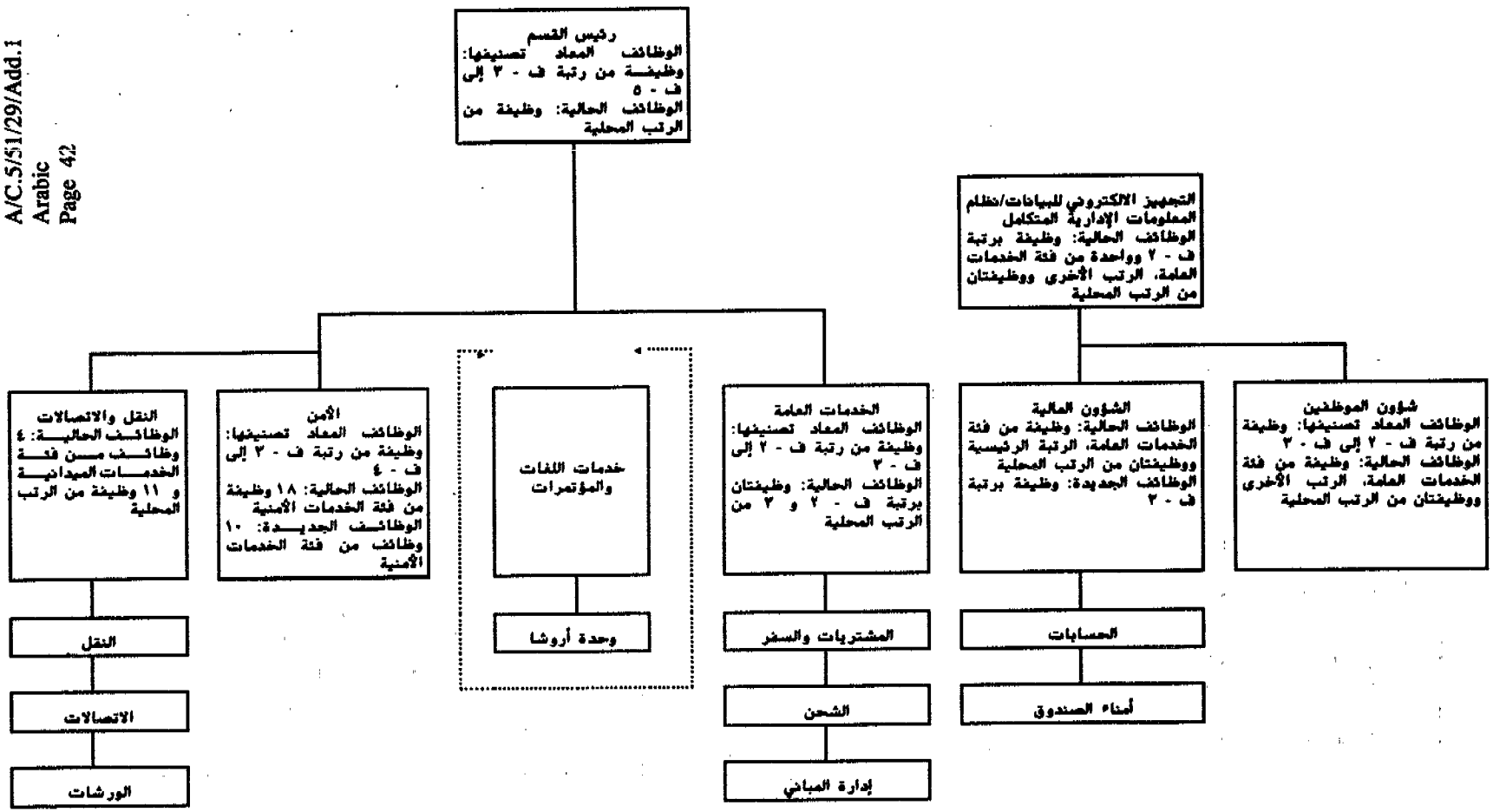

المرفق الخامس

ألف - الوظائف المؤقتة الجديدة

الوظيفة	العدد	اللقب	الفقرة المرجعية
مكتب المدعي العام			
ف - ٥	١	رئيس الفريق الاستشاري القانوني	٣٧
ف - ٤	٤	محام، قسم الادعاء	٣٣
ف - ٤	١	رئيس وحدة الاتصال للشهود والضحايا	٣٥
ف - ٣	١	محام، قسم الإدعاء	٣٣
ف - ٣	١	منسق، وحدة الاتصال للشهود والضحايا	٣٥
ف - ٣	١	مستشار قانوني، الفريق الاستشاري القانوني	٣٧
ف - ٢	٢	موظف إداري، وحدة الاتصال للشهود والضحايا	٣٥
الخدمات العامة، الرتب الأخرى	١	دعم الأمانة، الفريق الاستشاري القانوني	٣٧
قلم المحكمة			
ف - ٤	١	رئيس وحدة دعم الضحايا والشهود	٥٢
ف - ٣	١	منسق وحدة دعم الضحايا والشهود	٥٢
ف - ٣	١	موظف لشؤون الموظفين	٥٥
ف - ٣	١	التجهيز الالكتروني للبيانات/نظام المعلومات الإدارية المتكامل	٥٧/٥٦
ف - ٣	٢	موظف شؤون المشتريات والعقود	٦٠
ف - ٣	١	رئيس الشؤون المالية، الخدمات الإدارية في كيغالي	٦١
الخدمات العامة، الرتبة الرئيسية	١	مساعد إداري لشؤون الموظفين	٥٥
الخدمات العامة، الرتب الأخرى	٣	الدعم بأعمال السكرتارية والكتبة، قسم دعم الضحايا والشهود	٥٢
الخدمات العامة، الرتب الأخرى	٢	مساعدان لشؤون الميزانية والمالية	٥٤
الرتب المحلية	٢	مساعدان لشؤون الموظفين	٥٥
الرتب المحلية	١٧	مترجمو اللغات المحلية	٥٨

الوظيفة	العدد	اللقب	الفقرة المرجعية
خدمات الأمن	١١	ضباط أمن	٥٩/٦١
الخدمات الميدانية	١	ضابط اتصالات	٥٦/٥٧
المجموع	٥٦		

الوظيفة	العدد	اللقب	الفقرة المرجعية
قلم المحكمة			
من ف - ٤ إلى ف - ٥	١	رئيس خدمات اللغات والمؤتمرات	٥٨
من ف - ٤ إلى ف - ٥	١	رئيس شؤون الموظفين	٥٥
من ف - ٤ إلى ف - ٥	١	رئيس شؤون الميزانية والمالية	٥٤
من ف - ٣ إلى ف - ٥	١	رئيس قسم الخدمات الإدارية في كيغالي	٦١
من ف - ٣ إلى ف - ٤	١	رئيس خدمات الأمن/قسم الخدمات الإدارية في كيغالي	٦١
من ف - ٣ إلى ف - ٤	١	نائب رئيس شؤون الميزانية والمالية	٥٤
من ف - ٤ إلى ف - ٣	٢	مترجم	٥٨
من ف - ٢ إلى ف - ٣	٤	مترجم	٥٨
من ف - ٢ إلى ف - ٣	١	رئيس قسم الاتصالات	٥٧/٥٦
من ف - ٢ إلى ف - ٣	١	رئيس شؤون الموظفين، الخدمات الإدارية في كيغالي	٦١
من ف - ٢ إلى ف - ٣	١	رئيس الخدمات العامة، الخدمات الإدارية في كيغالي	٦١
المجموع	١٥		

المرفق السادس

حالة تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/50/923)

توصية

الفقرة ٤: تشدد اللجنة على ضرورة كفالة التوحيد والمقارنة في عرض ميزانيتي المحكمتين المخصصتين.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

استجابة لتوصية اللجنة الاستشارية، نظم الأمين العام تقارير عام ١٩٩٧ بشأن تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (A/C.5/51/30) وبشأن تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بطريقة تكفل المقارنة بين الميزانيتين.

توصية

الفقرة ٧: ضرورة النظر في منح المحكمة الدولية لرواندا تفويضا بالسلطة في مسائل الموظفين.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

كما لا يخفى عن علم اللجنة، تتمتع محكمة رواندا بكامل سلطة تعيين الموظفين المعينين محليا وترقيتهم.

ولم تمنح محكمة رواندا حتى الآن أي تفويض محدد للسلطة فيما يتعلق بتعيين وإدارة الموظفين المعينين دوليا. بيد أنه، كلما كان هناك حاجة الى ملء وظيفة، يطلب الى المحكمة إعداد توصيف للوظيفة ويقوم مكتب الموارد البشرية وشؤون الإدارة فيما بعد باستعراضه وتصنيفه على النحو الواجب ثم يعلن المكتب عن بعض المناصب التماسا للطلبات من كل المرشحين الداخليين والخارجيين. وعلى الرغم من أن

المحكمة والمكتب يتوليان تقييم المرشحين، فإن التوصية النهائية بتعيينهم تصدرها المحكمة عادة على أساس احتياجاتها المحددة.

وعلى الرغم من أنه في الظروف العادية، يمنح للمحكمة تفويضا كاملا بالسلطة فيما يتعلق بشؤون الموظفين، فقد ساهمت عدة أسباب جزئيا في التأخر الحاصل في هذا الصدد. فلقد كان هناك أولا عدد محدود من الموظفين المؤهلين للمناصب العليا اللازمة لمجالس التعيين والترقية المزمع إنشاؤها لكفالة التقييم العادل وغير المجحف للمرشحين المحتملين وارتؤي ثانيا أن من الحكمة ريثما يصدر تقرير مكتب المراقبة الداخلية إرجاء النظر في منح كامل تفويض سلطة كاملة إلى أن يتمكن الأمين العام من الاستفادة من آراء ذلك المكتب.

توصية

الفقرة ٩: انسحاب شروط الخدمة والبدلات التي سيتم إقرارها بالنسبة لقضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على قضاة المحكمة الدولية لرواندا.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

رهنا بقيام الجمعية العامة باتخاذ قرار فيما يتعلق برواتب واستحقاقات قضاة كل من المحكمتين وتمشيا مع توصيات اللجنة الاستشارية، شرع الأمين العام في تطبيق شروط الخدمة والاستحقاقات الخاصة وبالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على المحكمة الدولية لرواندا أيضا.

توصية

الفقرة ٢٢: ... إجراءات لتحديد المعوزين حقا. وتوصي اللجنة أيضا بوضع إجراءات لاستعادة الموارد من المتهمين الذين زودوا بمحامين للدفاع عنهم ثم ثبت عدم استحقاقهم لمثل هذا الدعم.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

وفقا للمواد المتعلقة بأتعاب محامي الدفاع على النحو المبين في المبدأ التوجيهي الخاص بانتداب محامي الدفاع الذي أقرته المحكمة في ٩ كانون الأول/يناير ١٩٩٦، وضعت المحكمة بعض الشروط والإجراءات لتحديد ما إذا كان المتهم معوزا ويحق له أن ينتدب محاميا للدفاع عنه.

توصية

الفقرة ٢٣: ... بأن يبذل المسجل جهودا نشطة لكفالة أن تشمل قائمة محامي الدفاع محامين من مختلف النظم الفقهية.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

أنشأت المحكمة فريقا استشاريا لتعيين محامي الدفاع. وتم كذلك تنفيذ المبدأ التوجيهي الخاص بانتداب محامي الدفاع بوضع قائمة رسمية بأسماء المحامين الذين يمكن تعيينهم للدفاع عن المتهمين. وتظل قائمة البلدان التي يمكن اختيار محامي الدفاع منها قائمة غير حصرية ويمكن توسيعها على أساس مؤهلات المحامي المقترح (المادة ١٢ من المبدأ التوجيهي الخاص بانتداب محام الدفاع).

توصية

الفقرة ٢٤: ... في حالة وجود محتجزين للمحكمة الدولية لرواندا في أوروبا، استخدام المرافق القائمة في لاهاي للاحتجاز المؤقت للأفراد المتهمين قبل ترحيلهم لأروشا لتقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

أحاطت الإدارة علما بهذه التوصية وسيتم تطبيقها حسب الاقتضاء.

التوصية

الفقرة ٣٢: ينبغي إصدار مبدأ توجيهي محدد بشأن احتياجات تلقي التبرعات ووجوه استخدام الأموال بالنسبة للمحكمة وذلك في أقرب فرصة ممكنة.

التدابير التي اتخذتها الإدارة

لم توضع المبادئ التوجيهية بعد. ثم أن الإدارة حريصة على ضرورة استخدام الموارد من خارج الميزانية بصورة رئيسية لتكميل الموارد الأساسية المقدمة في إطار الميزانية المقدرة لا عوضا عنها. وقد استخدمت حتى الآن موارد صندوق التبرعات لإنشاء وحدة الضحايا والشهود التي تم في أواسط أيار/مايو ١٩٩٦ بعد إقرار الميزانية المقدرة. وعلى الرغم من أن هذا الطلب كان سيشكل طلبا مشروعا لموارد في إطار الميزانية المقدرة فإن التوقيت لم يسمح بذلك في ١٩٩٦ (على نحو ما ورد في مقترحات عام ١٩٩٧). ثم أن بعض التبرعات التي قدمت، كانت قد رصدت لأغراض محددة كاستئجار الطائرات وانتداب الموظفين. وسيتم استعراض مشروع المباني التوجيهية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بغية النظر في إمكانية تكييفها من أجل قيام محكمة رواندا باستخدامها.

- - - - -